كاتب السلطان "قراءة في أصول الصَّنْعة"

د. سعد بن عبدالرحمن العريفي

كلية الآداب- قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الملك سعود

كاتب السلطان "قراءة في أصول الصَّنْعة"

د. سعد بن عبدالرحمن العريفي

كلية الآداب– قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة الملك سعود

ملخص البحث:

يعرض هذا البحث صورةً لإحدى الوظائف المركزية في دار الخلافة، وهي وظيفة الكاتب الذي يتولى صياغة ما يوجه به السلطان من شؤون الدولة والرعية. ولم يكن من يتولى هذه الوظيفة مجرد ناقل للأفكار فحسب، بل كان ذا منزلة رفيعة لدى السلطان، مختصاً بسره، ومستشاراً لديه، ومطّلعاً على ما لا يطلع عليه غيره، وهذه المنزلة الرفيعة جعلتْ كاتب السلطان يدرك ما عليه الالتزام به من آداب صحبة السلطان، والدخول عليه ومجالسته، كما جعلتْه أيضاً يعلم أن التميز في الكتابة والإحاطة بعلوم العربية والتمكن البياني شروط تعزز بقاءه في دار السلطان التي يتنافس على الدخول إليها الكثيرون. وفي هذا البحث عَرْض لكل ما يتصل بكاتب السلطان من الشؤون كمنزلته الاجتماعية، ونفوذه داخل دار السلطان، وحسد الأقران له، وعَرْض مفصل لكل ما يجب عليه تحصيله من الأدوات والسمات لضمان بقائه قريباً ممن يكتب له، بالإضافة إلى طائفة من التوجيهات المعينة له على تجويد صَنْعته وإتقانها.

The Clerk of the Sultan "A Reading in the Basics of the Career"

Dr. Saad Abdurahman Alarefy

Abstract

This study presents an example of one of the central careers of the Caliph's House, which is a clerk, who was in charge of writing down what the Sultan asks for regarding the state and people's affairs. The appointed clerk did not just transfer ideas, but he was highly recognized by the Sultan before being appointed in that position; he was his secret keeper and consultant. He was also notified of things that no one would ever get to know about. Such a high position made the clerk aware of the ethics that he should have for the companionship of the Sultan. He also recognized the importance of going to him and keeping company with him. This also made him aware that the excellence of his writing, knowledge and eloquence is a condition for keeping his position in the Sultan's House; a position which too many people aspire after. This study shows all the related topics to the Sultan clerk, such as his social status, his power inside the Sultan House and the envy of his peers.

It also presents a detailed review of what potentials and features he should gain to guarantee being close to the Sultan as well as a number of instructions specified to him to skillfully perform his career.

وردَ في مقدمة (أدب الكاتب) لابن قتيبة ما يبيّن مدى استياء مصنِّفه من تردّي مستوى الكُتّاب في زمانه، وجهلهم باللغة، وكثرة ما يقعون فيه من مخازي التصحيف والتحريف، الأمر الذي يجعل وضع مصنَّف في هذا الشأن ضرورة ملحة –حسب رأي ابن قتيبة– لإنقاذ لغة العرب، ومساعدة الكُتّاب على تجاوز أخطائهم، وتحسين لغتهم، يقول: "فإني رأيت كثيراً من كُتّاب أهل زماننا، كسائر أهله، قد استطابوا الدعة، واستوطؤا مركب العجز، وأعفوا أنفسهم من كدّ النظر، وقلوبهم من تعب الفكر"(١)، ثم أخذ يسوق طائفة من شواهد جهلهم في التصحيف وعدم العلم بمعاني الألفاظ، ويقدم لهم من جهة أخرى مادة ثقافية في باب الكتابة تتألف من مسائل لا يسع الكاتب الجهل بها. وما يستوقف المتأمل أن ابن قتيبة، وهو من علماء القرن الثالث الهجري، يعيب على كتّاب زمانه ضعفهم اللغوي والكتابي، برغم أنه يعيش في زمن متقدم كانت اللغة فيه لا تزال صافية ذات بهاء ورونق، إلا أنها مع ذلك لم تكن مرضية بمعاييره، الأمر الذي يوحي أن مستوى بعض كتاب زمانه بلغ حداً من التردي لا يمكن قبوله، فباتوا بحاجة ماسة إلى مصنف يعينهم على تجاوز أخطائهم، وتحسين لغتهم، فكانت نتيجة ذلك تأليفه (أدب الكاتب) الذي وضع فيه ما يراه لازماً للكتاب من علوم اللغة ليستعينوا به على إتقان صنعتهم.

والذي يظهر أن تردي مستوى الكُتّاب في زمان ابن قتيبة لم يكن قد بلغ ذلك الحد الذي يجعلهم أدعياء على صنعة الكتابة أو غير مؤهلين لها، يترجح ذلك بالنظر إلى طبيعة المسائل اللغوية التي عرضها في مصنفه لتكون زاداً للكتاب، إذ يبدو من بعضها أنها مسائل متخصصة عميقة، وهذا يوحي أن التردي الذي يعنيه بعيد كل البعد عما يتصوره الذهن، وأياً كان مستوى هذا التردي فإن المؤكد أن الكُتّاب في زمانه كانوا أحسن حالاً ممن جاء بعدهم من كُتّاب العصور اللاحقة، أو هم –تحرياً للدقة– أحسن بمراحل كثيرة أو كثيرة جداً، بدليل أن بعض المصنفين في هذا الباب بعد ابن قتيبة ضمَّنوا مصنفاتهم فصولاً تتحدث عن (عِيّ الكتاب) و(مكاتبات الحمقى) كما سيأتي

(١) أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)، ص٦.

لاحقاً، الأمر الذي يؤكد أن مستوى التردي الذي يعنيه ابن قتيبة أرفع بكثير مما آل إليه الحال عند كُتّاب العصور اللاحقة له.

وفي سعي من المصنفين الأوائل في باب الكتابة إلى حثِّ الكُتّاب على العناية بالكتابة وإتقان فنونها فقد توقفوا عند عرض أهميتها، وبيان فضلها، ليكون في ذلك ترغيباً في تعلُّمها والإحاطة بفنونها. ولتأكيد فضلها وتعزيز الترغيب فيها فقد مال بعض المصنفين إلى ربطها بالدين، وجعلها شأناً إلهياً وصفةً لأعلى الخلق منزلة وهم الملائكة، وهذا المنحى في بيان فضل الكتابة يعد استثماراً لمنزلة الدين في النفوس، واستغلالاً لأثره الفاعل في دفعها إلى الأمور المرغوبة، قال الثعالبي: "قال بعضهم في فضل الكتابة: إن الله تعالى أضافها إلى نفسه، وأقسم بالقلم، كما أقسم بالشمس والقمر"(١). وقال في مصنف آخر: "قد نوَّه الله تعالى باسم الكتابة، وعظَّم من شأنها، ورفع من قدرها إذ أضافها إلى نفسه،... فدلنا بها على علو رتبتها وشرف منزلتها فقال تعالى: (وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة)، وجعل من الملائكة كَتَبةً وهم من أرفع الخلق درجة فقال تعالى: (وإن عليكم لحافظين، كراماً كاتبين)"(٢). وكانت إشارة القلقشندي أكثر جلاء من غيره في بيان الناحية الدينية في شأن الكتابة في قوله: "أعظم شاهد لجليل قدرها، وأقوى دليل على رفعة شأنها أن الله تعالى نسب تعليمها إلى نفسه واعتبره من وافر كرمه وأفضاله، فقال عز اسمه: (اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم) مع ما يُروى من أن هذه الآية والتي قبلها مفتتح الوحي، وفي ذلك من الاهتمام بشأنها ورفعة محلها ما لا خفاء فيه"(٣).

---

(١) خاص الخاص، تحقيق: صادق النقوي (حيدرآباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٤١٥/١٩٨٤م)، ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) آداب الملوك، تحقيق: جليل العطية (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م)، ص١٤٠.

(٣) صبح الأعشى (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، د.ط، د.ت)، ٣٥/١.

وإلى جانب هذا الشرف للكتابة فإننا نجدها أيضاً في كتب المصنفين ذات منزلة رفيعة تؤهل صاحبها المتمكن منها إلى المنزلة التالية لمنزلة الخلافة، وحسب الكتابة بذلك شرفاً، قال ابن عبد ربه: "والكتابة أشرف مراتب الدنيا بعد الخلافة"(١). وهي إلى جانب ذلك إحدى المطايا الموصلة إلى تبوؤ منصب الخلافة، بدليل أن عدداً من مَهَرة الكُتّاب ارتقوا بها إلى هذه المنزلة، يُروى عن الشعبي قوله: "أربعة كانوا كتاباً صاروا خلفاء: عثمان وعلي ومعاوية وعبد الملك بن مروان "(٢). ومن لم تبلغ به الكتابة منزلة الخلافة فإن المؤكد أنها قد صنعتْ له شأناً، وأضْفَتْ عليه عزاً ورفعة. وبتتبع سير الكُتّاب وما سطره المصنفون في موضوع الكتابة نعثر على أسماء كثيرة ارتقى أصحابها بالكتابة حتى بلغوا أعلى الدرجات في ديوان الخلافة، ولم يكن لهم تميز في شيء غير الكتابة، إذ لم يكونوا فرسان حرب، أو من ذوي السلطان وقرابته، وهذا يؤكد أن الكتابة باب يدخل منه الكاتب المتقن لصناعته في حظوة السلطان وعز الدنيا، وهو ما يؤكده ابن الأبّار بقوله: "وعالَم لا تُحصى أسماؤهم سَمَوا بالبيان، وبنوا بيوت مجدهم بالأقلام أوثق البنيان"(٣). وهذه المنزلة التي أعنيها هنا ليست هي مجرد نيل شرف الدخول إلى دار الخلافة فحسب، فالداخلون إليها كثير، ولكن ليس كل من دخلها نال الحظوة ولاسيما أن بعضهم يتولى أعمالاً هامشية أو وضيعة كالخدم وغيرهم، وإنما المعني هنا هو تبوؤ الكاتب بصنعة الكتابة منزلة عالية في دار الخلافة تبلغ به منزلة الوزارة كما نص على ذلك ابن سنان الخفاجي بقوله: "والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب السياسة"(٤). وكان عدد من فازوا بهذه المنزلة كثيراً جداً، وقد ساق القلقشندي طائفة

---

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين ورفاقه (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت)، ٤/ ١٧٠.

(٢) ابن الأبار، إعتاب الكُتّاب، تحقيق: صالح الأشتر (دمشق: مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م)، ص٤٤. ويُنظر بتفصيل أكثر: القلقشندي، صبح الأعشى، ١/ ٤٠.

(٣) إعتاب الكُتّاب، ص٤٥.

(٤) سر الفصاحة، شرح وتصحيح: عبدالمتعال الصعيدي (القاهرة: مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح، د.ط، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ص٢٨٠.

كبيرة منهم، ثم قال: "ولو اعتُبر من شَرُفَ بالكتابة وارتفع قدره بها لفاتوا الحصر وخرجوا عن الحد"(١).

وللكتابة دور جليل في إدارة المملكة وتنظيم شؤونها، حتى إن بعض من صنف في الكتابة قد وصفها بأنها "أُسُّ المُلك وعماد المملكة"(٢)، وذلك لأن شؤون الخلافة لا تستقيم إلا بها، وتدبير أمور الدولة والرعية يستحيل بدونها "فهي من ضروريات الأمم التي لا يمكن الاستغناء عنها"(٣)، وبها "قامت السياسة والرياسة، وإليها صَغُرت الملوك بالفاقة والحاجة، وإليها ألقت الأعنة والأزِمّة، وبها اعتصموا بالنازلة والنكبة"(٤). ولكل ذلك صارت الكتابة "أعظم الأمور الجليلة قدراً، وأعلاها خطراً"(٥)، وتفوقت بقيمتها ودورها على كل ألوان الصناعات حتى صارت "سيداً لكل صناعة"(٦)، وإنما كانت سيادتها على كل الصناعات بالنظر إلى وظيفتها في دار الخلافة، وتقريبها صاحبها إلى السلطان، واطلاعه بها على أسرار المملكة ووجوه تصريف أمورها، هذا إلى جانب ما تعود به على صاحبها من رفيع المنزلة وجليل المكانة، "ورفاهية العيش، ومشاركة الملوك في اقتناء المساكن الفسيحة، والملابس الرفيعة، والمراكب النبيلة، والدواب النفيسة، والخدم المستحسنة، وغير ذلك من آلات المروءة والأدوات الملوكية في أقرب المدد وأقل

---

(١) صبح الأعشى، ٤١/١.

(٢) النحلس، صناعة الكُتّاب، تحقيق: بدر أحمد ضيف (بيروت: دار العلوم العربية، ط١، ١٤١٠ه/١٩٩٠م)، ص٢٧٠.

(٣) الألوسي، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، تحقيق: محمد بهجة الأثري (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ٧٢/٣.

(٤) النحلس، صناعة الكُتّاب، ص٢٧٠.

(٥) القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: علي محمد البجاوي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٢، د.ت)، ٦١٥/٢.

(٦) النحلس، صناعة الكُتّاب، ص٢٧٠.

الأزمنة"[1]، وبهذه الفضائل كلها يصدق على الكتابة قول أبي بكر الصولي فيها: "إنها من أجل ما كُدّ فيه الفكر، وقُطعت به الأيام"[2].

وبهذا البيان يتجلى فضل هذه الصناعة الشريفة واستحقاقها أن تكون ميداناً للتنافس الموصل إلى دار السلطان التي لا يصل إليها من الكُتّاب كل من عرف مسك القلم وخط الحروف، بل من أتقن فنها، وعرف أصولها، وغاص في بحرها لينثر في كتاباته جواهر الكلم، وجزل الألفاظ، ورصين القول.

وباستعراض تاريخي سريع لكُتّاب الديوان في العصور الإسلامية الأولى نقف على مستوى العناية التي أولاها العرب المسلمون لهذه الناحية بدءاً من فجر الإسلام في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، إذ يذكر التاريخ أنه كان يتحرّى في اختيار كُتّابه، بل وزاد على ذلك أمراً لافتاً، وهو أنه جعل لكل موضوع كتابي كاتباً خاصاً ليكون تخصصه فيه داعياً إلى تميزه، فكان الزبير بن العوام يكتب أموال الصدقات، وحذيفة بن اليمان يكتب خرص النخل، والمغيرة بن شعبة يكتب المداينات والمعاملات[3]. وقد استقصى القلقشندي كُتّاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى عدّ منهم نيفاً وثلاثين كاتباً ساق أسماءهم جميعاً[4]، وهذا العدد من الكُتّاب في ذلك الزمن المتقدم، وتخصص أفراد منهم في موضوعات بعينها، يدل على قِدم العناية بهذه الصنعة، ومحوريتها في هيكل الدولة منذ بدايات تأسيسها.

وظلت العناية بالكتابة على هذا المستوى في زمن الخلفاء الراشدين، ثم تقدمت خطوة مهمة في زمن معاوية بن أبي سفيان بتأسيسه ديوان الرسائل والخاتم مجسداً بذلك تنامي دورها الذي حمل على وضع إدارة خاصة بها في دار الخلافة وبعد ذلك دفعها

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣٨/١.

(٢) أدب الكُتّاب، تحقيق: محمد بهجة الأثري (دار الباز للطباعة والنشر، د.ط، د.ت)، ص٢٦.

(٣) يُنظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ٩١/١.

(٤) المصدر السابق، ٩٢/١.

عبد الملك بن مروان خطوة ثانية بتعريبه الدواوين[1]. وكان اتساع الدولة الإسلامية في هذا العصر، واتخاذ الخلافة طابع المُلك، واطلاع العرب على أحوال الأمصار المجاورة ونُظُم إدارتها، سبب تطور الكتابة وشؤونها في هذا العصر، حتى إن بعض المصادر تذكر أن الكُتّاب في العصر الأموي صاروا خمس فئات، كُتّاب الرسائل، وكُتّاب الخراج وكُتّاب الجند، وكُتّاب الشرطة، وكُتّاب القضاء[2]، وهذا التنوع في اختصاصات الكُتّاب أمر بدأت ملامحه قبل هذا العصر بتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم كاتباً لكل شأن، كما مرّ معنا، بل إن ديوان الرسائل الذي يذكر التاريخ أن معاوية هو أول من أسسه، كانت بداياته منذ عهد النبوة، إذ يذكر بعض الباحثين أنه نشأ في المدينة زمن النبي صلى الله عليه وسلم، داعماً هذا القول بعدد الكتب والمواثيق والعهود المنسوبة إليه، البالغة مئتين وستة وأربعين كتاباً[3].

وقد كثر الكُتّاب في عصر بني أمية، وزاد التنافس على وظيفة الكتابة بينهم لأهميتها، ولما كانت تفتح على صاحبها من أبواب الرزق والجاه، فلما كان عصر بني العباس بلغت صنعة الكتابة المنتهى، كما بلغ الكُتّاب أرفع المنازل، وصار لهم دور في إدارة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى غدا الشعراء يقصدونهم بالمديح طمعاً في عطاياهم[4]، وإنما نالهم هذا الرغد وعلو المنزلة من قربهم من السلطان، وجلوسهم إليه، واطلاعهم على شؤون الدولة وأحوالها.

وإذ صارت الكتابة الديوانية تحقق لصاحبها كل هذه المكاسب فقد صارت مطلباً للكُتّاب، وصنعةً يتنافس فيها كل من يجد في نفسه مؤهلات تساعده على التميز فيها

---

(١) يُنظر: د. عبدالقادر شريف أبو شريفة، الكتابة الوظيفية (بيروت: مكتبة الفلاح، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ص١٤١.

(٢) يُنظر: أحمد دراج، صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية (مكة المكرمة: مطبوعات رابطة العالم الإسلامي، السمة الأولى، ١٤٠١هـ/ ذو القعدة، العدد ٨)، ص ص ٢٧-٢٨.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ص١٦.

(٤) يُنظر: د. عبدالحميد جيدة، إنشاء الكتابة عند العرب (بيروت: دار الشمال، ط١، ١٩٨٦م)، ص٥٧.

بل إن إغراءات مكاسبها كانت حاملة لبعض من ليس لديه أدنى علم بها إلى محاولة تعلُّمها، والسعي بكل وجه إلى التعرض للسلطان ومحاولة الظفر بالعمل في ديوانه كاتباً، فكانت النتيجة أن دخل في هذا الباب من لا يحسنه، وتولى عمل الكتابة للسلطان أفراداً ليس لديهم شيء في علم الكتابة ولا بلاغة العربية، وهو الأمر الذي جعل عبد الحميد الكاتب يقول: "إن الكُتّاب قليل، والمسمّين بالكُتّاب كثير"(١). ووضع الجاحظ في كتابه البيان والتبيُّن فصلاً سماه: (باب في العي)(٢)، أورد فيه عدداً وافراً من الشواهد في من لا يحسنون نظم الكلام، وكانت أكثر شواهده في أفراد لم يحسنوا النطق وساق شواهد قليلة لمن لم يحسنوا الكتابة كقول جعفر بن أخت واصل: "كتب رجل إلى صديق له: بلغني أن في بستانك أشياء تهمني، فهب لي منه أمراً من أمر الله عظيماً"(٣).

وفي الموضوع نفسه خصَّص الآبي في كتابه الكبير (نثر الدُّر) باباً في هذا سماه: (العِي ومكاتبات الحمقى)(٤)، أورد فيه طائفة من الشواهد على جهل الكُتّاب مثل: "كتب بعض الرؤساء إلى وكيل له في ضيعة: وقد وصلت النعاج، وهي تسع نعاج، وتسع نعاج نصفها أربع ونصف نعاج"(٥). ولم تكن كل شواهد الآبي منسوبة للعامة أو لمن تعلق بالكتابة بسبب، بل كان بعضها منسوباً لذوي الشأن والأخطار كعبد الله القمي وزير ركن الدولة البويهي الذي كتب إلى قوم تظلموا من أخيه: "من دفع في أخي درهماً دفعت فيه ديناراً، فإن ودى ودى، وإن لا ودى خرج من دقّه وجلده حتى ودى، والسلام"(٦). والأعجب من هذا ما رواه الآبي لمعاوية بن مروان حين كتب إلى الوليد بن عبد الملك: "قد

---

(١) النحاس، صناعة الكُتّاب، ص٣١.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيُّن، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٥، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ٢/٢٣٤.

(٣) ٢/٢٣٤.

(٤) الآبي، نثر الدر، تحقيق: محمد علي قرنة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٨٣م)، ٣/٣٠٧.

(٥) ٣/٣٠٧.

(٦) ٣/٣٠٨.

بعثتُ إليك بقطيفة حمراء حمراء. فكتب في جوابه: قد وصلتْ، وأنت أحمق أحمق أحمق"[1]. ويبدو أن هذه الشواهد الضعيفة وما اشتملت عليه من فاحش الأخطاء وضعف اللغة وركاكة الأسلوب قد أصابت جامعها الآبي بالضيق من حال الكُتّاب والتحسر على ما أصاب لغة العرب من تشويه بأيدي هؤلاء فختم هذا الباب بقوله: "وحسبنا الله ونعم الوكيل"[2].

وإلى جانب الجاحظ والآبي وضع ابن عبد ربه عنواناً في العقد الفريد سماه: (من أدخل نفسه في الكتابة ولم يستحقها)[3]، اكتفى فيه بإيراد ستة أسماء من هذه الفئة التي أقحمت نفسها في الكتابة وليست من أهلها دون أن يسوق أي شواهد لهم. ويدل مجموع هذه الوقفات التي أحصاها هؤلاء المصنفون على تردّي حال الكتابة، واجتراء البعض على الخط بالقلم دون علم ولا معرفة، والجهل أحياناً بما لا يسع الكاتب الجهل به، وهذا يؤكد أنه قد "اتسع الخرق في ذلك، ودخل في الكتابة من لا يعرفها البتة وزادوا عن الإحصاء، حتى إن فيهم من لا يفرق بين الضاد والظاء، ولعل الكتابة إنما يحصل نمها بسبب هؤلاء وأمثالهم"[4].

وقد اختار بعض المصنفين في موضوع الكتابة تناول موضوع ضعف الكتابة والكُتّاب من ناحية تحليلية تسعى إلى وضع اليد على سبب الضعف أو أسبابه، فهذا أبو جعفر النحاس يرى أن الجهل بعلم النحو هو أحد أبرز أسباب تردّي حال الكتابة وضعف مستوى الكُتّاب، يقول موازناً بين الكاتب الأصيل والكاتب الدخيل: "وقد كان الكُتّاب فيما مضى أرغب الناس في علم النحو وأكثرهم تعظيماً لأهله، حتى دخل فيهم من لا

---

(1) ٣٠٩/٣.

(2) ٣١٥/٣.

(3) ١٦١/٤.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى ٤٨/١، ويُنظر: ١٣٧/١.

يستحقون هذا الاسم"[1]. ويمضي معدداً الوجوه التي يخطئ فيها بعض الكُتّاب كباب العدد، والهمزة، وإثبات الألف بعد الواو أو حذفها، وغير ذلك[2].

ويبدو أن طبيعة الفن الذي يتخصص فيه المصنِّف هو ما يدفعه إلى الجهة التي يتناول منها قضية ضعف الكتابة والكُتّاب، فحيث تناولها النحاس النحوي من جهة نحوية،هذا ابن الأثير يحللها من زاوية بيانية فيرى أن نظم الكلام وشد بعضه إلى بعض هو العقبة الكؤود التي تفضح الكاتب، والاختبار الذي يسقط عنده، يقول: "ولقد رأيت كثيراً من الجهال الذين هم من السوقة أرباب الحرف والصنائع، وما منهم إلا من يقع له المعنى الشريف، ويظهر من خاطره المعنى الدقيق، ولكنه لا يحسن أن يزاوج بين لفظتين"[3]. ويؤكد ابن الأثير أمراً مهماً وهو أن القدرة على مسك القلم ورسم الحروف ليست كفيلة بإتقان فن الكتابة، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك بتأكيده أن الكاتب حتى وإن أحاط بفن من فنون الكتابة فإن ذلك ليس ضماناً لإجادة الكتابة الديوانية، مستشهداً على ذلك بابن الحريري صاحب المقامات، الذي كان واحداً في فنه، فلما استُعين به للكتابة في ديوان الخلافة "أفحم، ولم يجرِ لسانه في طويلة ولا قصيرة"[4].ولذلك تحفَّظ ابن الأثير على إطلاق وصف (الكاتب) على أي شخص إلا بعد التأكد من إلمامه بأطراف العلوم كلها، وما لم يحقق ذلك فإنه لا يستحق هذا الوصف[5].

ويسوق العسكري شاهداً على صعوبة صنعة الكتابة مروياً عن أحد أربابها وهو المبرد الذي جمع فأوعى من علوم الأدب والشعر والعربية، وبرغم هذا التمكن كان يضيق عليه أحياناً فضاء القول فلا يستطيع تركيب الكلام ولا التعبير عمّا في نفسه هذا

---

(١) صناعة الكُتّاب، ص٣٠.

(٢) يُنظر: ص ص ٣٠-٣١.

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، ١/٨٩.

(٤) المصدر السابق، ١/٢٧٠.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ١/٢٧.

برغم أنه كما يقول واصفاً نفسه: "لا يخفى عليَّ مشتبه من الشعر والنحو والكلام المنثور والخطب والرسائل، ولربما احتجتُ إلى الاعتذار من فلتة أو التماس حاجة، فأجعل المعنى الذي أقصده نصب عيني، ثم لا أجد سبيلاً إلى التعبير عنه بيدولالسان"[1].

منزلة الكُتّاب

حظي الكُتّاب في تاريخ العرب زمن الخلافة بأعلى المراتب السلطانية إلى جانب ما أكسبتهم هذه الصنعة من الجاه وسعة المال، وهذا لم يتمتع به سوى الكُتّاب الأصيلين لا الدخيلين على هذه الصنعة الذين لم يُقبلوا عليها بدافعماوجدوا في أنفسهم من الموهبة الكتابية بل لما وجدوا فيها من عظيم الحظوة والرزق. وتأكيداً لحظوة الكُتّاب ربما ناسبت الإشارة في هذا السياق إلى أن الهماليج في أيام الفرس لم يكن يركبها إلا الملك والكاتب والقاضي فقط[2]. ويجدر التنبيه هنا على أن كل ما سيأتيمن الحديث في هذا الموضوع إنما يخص الكُتّاب المتميزين بفصاحتهم وبلاغتهموحسن بيانهم.

وحيث تمتع الكُتّاب بتحسن أحوالهم المادية نتيجة قربهم من السلطان فقد ارتقوا منزلة أرفع في عصر بني العباس بسبب اكتسابهم وصفاً سلطانياً جديداً لم يكونوا يتمتعون به زمن بني أمية، وذلك أن الكاتب في عصر الدولة الأموية لم يكنله وصف في عمل السلطان سوى فلان (الكاتب)، فلما كان عصر الدولة العباسية تغيرهذا الوصف إلى (الوزير)، وكان ذلك مع أول خلفائها السفاح، واستقرّ العمل بهذا الاسم الجديد وغاب معه وصف الكاتب حتى زالت دولتهم[3].

---

(١) العسكري، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص١٥٤.

(٢) الجهشياري، الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م)، ص٩.

(٣) يُنظر: صبح الأعشى، ١٠٣/١.

وبالنظر إلى طبيعة عمل الكاتب يتبين أن العمل الذي يؤديه لم يكن مجرد ملء رقعة بمراد السلطان، أو تحويل أمره أو نهيه أو توجيهه من الفكر إلى الورق بأي لفظ بل كان الكاتب يبالغ في العناية بهذا الشأن، ويجتهد في اختيار كلماته، ويكد خاطره في ترتيب ألفاظه، ويعاود النظر مرات في بناء عباراته حتى يجتمع في كتابته شرف اللغة وحسن البيان، ولذلك فإن مستوى الجودة في الرقاع التي يدونها الكاتب ينتج عنها أثر موازٍ في مستوى التلقي الذي يكون ممن تُرسل إليه تلك الرقاع، ولذا قيل: "ورب كاتب بليغ أصاب الغرض في كتابته فأغنى عن الكتائب، وأعمل القلم فكفاه إعمال البيض القواضب"(١). وفي هذا السياق ذكر الجهشياري أن ملوك فارس كانوا إذا حركوا جيشاً جعلوا معه كاتباً من وجوه كُتّابهم "يتغون بذلك فضل رأي الكاتب وحزمه"(٢).

ومن يتصفح المصنفات المؤلَّفة في موضوع الكتابة الديوانية تهوله كثرة ما فيها من النصوص والأخبار المؤكدة علو شأن الكُتّاب واختصاصهم برفيع المنزلة والدنو من السلطان، وإنما كان ذلك بسبب محورية العمل الذي يؤدونه له، وهو الذي يستلزم في كثير من الأحيان إفضاء السلطان إليهم بالأسرار وخفايا الأمور التي لا يطّلع عليها أحد حتى خاصة السلطان من الوزراء والأهل والولد، ولذا كان صاحب هذه الصنعة "معظَّماً عند الملوك في كل زمن، مقدَّماً لديهم على من عداه"(٣). وإذا كانت العادة قد جرت بذكر الواجب للسلطان على من يعمل له فإن الكاتب قد اختص بما ليس لغيره، لا بالواجبات عليه، بل بالحقوق التي له على السلطان، وهذا ربما لم يكن لأحد يعمل للسلطان غير الكُتّاب، روى ابن قتيبة أن: "للكاتب على الملك ثلاثة: رفع الحجاب عنه واتهام الوشاة عليه، وإفشاء السر إليه"(٤)، ولم يكن استحقاق هذه الخصائص راجعاً

---

(١) صبح الأعشى، ٦٦/١، والمعنى نفسه برواية مختلفة عند الثعالبي، آداب الملوك، ص١٤٢.

(٢) الوزراء والكُتّاب، ص٤.

(٣) صبح الأعشى، ١٠١/١.

(٤) عيون الأخبار (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٦م)، ٤٤/١.

إلى شيء غير أهمية عمل الكاتب وحاجة السلطان الدائمة إليه، وهي التي أوجبت خصّه بما ليس لغيره لحمله على الإخلاص له والولاء إليه.

وبتأمل دور الكتابة في شؤون الدولة يتجلى تعذر انتظام أمورها إلا بها واستحالة ضبط شؤونها وتسيير أحوالها بسواها، وهذا الملحظ أكده عامة من صنف في الكتابة في سياق الحديث عن وظيفتها في ديوان الخلافة، وبسبب هذه الأهمية صارت هي "قوام الخلافة، وزينة الرياسة، وعمود المملكة، وأعظم الأمور الجليلة غاية"(١)، كما صار الكُتّاب هم "مقاول الدولة وألسنة الممالك"(٢)، كما غدوا أيضاً "نظام الأمور، وكمال المُلك، وبهاء السلطان، وهم الألسنة الناطقة عن الملوك"(٣). ولم يكن شأن الكتابة ولا دور الكُتّاب خافياً على السلاطين، ولذا قال الجهشياري: "وكانت الملوك تقدم الكُتّاب، وتعرف فضل صناعة الكتابة، وتُحظي أهلها لما يجمعونه من فضل الرأي إلى الصناعة"(٤).

وقد تكررت في غالب المصنفات الموضوعة في باب الكتابة الرسالة المطولة التي وجهها عبد الحميد الكاتب إلى الكُتّاب ينبّههم فيها على شرف صناعتهم، ويحثهم على أمور عدة تُرسّخ أقدامهم في هذه الصنعة، وفي مطلعها أكد لهم ألا غنى لأي سلطان ولا والٍ عنهم قائلاً: "لا يستغني عنكم منهم أحد ..... فموقعكم منهم موقع أسماعهم التي بها يسمعون، وأبصارهم التي بها يبصرون، وألسنتهم التي بها ينطقون، وأيديهم التي بها يبطشون"(٥)، ونبههم فيها أيضاً على شرف صناعتهم وتقدمها على غيرها ليجتهدوا لها، ويعطوها قدراً من العناية يوازي منزلتها بين سائر الصنائع، يقول: "ليس فوقكم رغبة لذي مطلب ..... تشهدون ما غاب الناس عنه ..... فليست حالٌ تعدل

---

(١) الصولي، أدب الكُتّاب، ص٧١.

(٢) ابن الأبار، إعتاب الكُتّاب، ص٤٤.

(٣) الجهشياري، الوزراء والكُتّاب، ص٤.

(٤) المصدر السابق، ص٤.

(٥) الجهشياري، الوزراء والكُتّاب، ص٧٤.

مكان الكاتب ما خلا ذروة الرياسة"[1]. والجملة الأخيرة يؤكدها ما رواه ابن عبدربه في قوله: "والكتابة أشرف مراتب الدنيا بعد الخلافة"[2].

وإنما بلغ الكُتّاب هذه المرتبة السنيَّة بسبب تمكّنهم من علوم اللغة، وقدرتهم الفائقة على صناعة الكلام، وصياغة مختلف المعاني، فليس كل من حمل القلم صار كاتباً، ولا كل كاتب قادر على نقل الفكرة في قالب يجمع الجمال والجلال وحسن البيان، ولذا كان المتميزون في هذه الصناعة قليلين، وكانت رسائلهم التي يدونونها باسم السلطان غاية في الجودة، تبعث في نفس قارئها إحساساً بأنها كُتبت بمعونة قوى غير بشرية، وهو الأمر الذي يشير إليه عبدالحميد الكاتب بقوله: "إن كان الوحي ينزل على أحد بعد الأنبياء فعلى بلغاء الكُتّاب"[3]. وقيل إن الديوان، وهو لفظ فارسي سُمِّي به الموضع الذي يكتب فيه الكُتّاب، وهو يعني الشياطين، وإنما سُمِّي بذلك لما اشتهر به الكُتّاب من "سرعة نفوذهم في فهم الأمور، ووقوفهم على الجلي والخفي منها، وجمعهم لما شذَّ وتفرَّق، ثم نُقل إلى مكان جلوسهم لتلك الأعمال"[4]. ولا يُعدُّ من المبالغة في هذا السياق القول بأن بعض رقاع الكُتّاب كانت تقوم مقام جيش مسلح بما فيها من جزل اللفظ وفخامة القول الذي يهز القلوب ويروعها، قال ابن الأبار: "ربّ كتيبة فضّها كتاب، وخطب صرعه خطاب فانجاب"[5].

ولم يكن دور الكُتّاب محصوراً على الشؤون السلطانية بين دار الخلافة وعمال السلطان والممالك المجاورة فحسب، بل كانت أهم شؤون العامة مرجعها كاتب

---

(١) النحلس، صناعة الكُتّاب، ص٣١.

(٢) العقد الفريد، ٤/١٧٠.

(٣) الزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق: سليم النعيمي (العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ضمن سلسلة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الثالث عشر، د.ط، د.ت)، ٣/٢٣٨.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: علي عبدالواحد وافي (القاهرة: دار نهضة مصر، ط٣، د.ت)، ٢/٦٧٥، وهو برواية أوجز عند ابن قتيبة، عيون الأخبار، ١/٥٠.

(٥) إعتاب الكُتّاب، ص٤٤. وقد مرت الإشارة سابقاً إلى هذا المعنى في ص١١.

السلطان، والمعنيّ هنا هو عطاؤهم من بيت المال، فلكون الكاتب قريباً من السلطان ومختصاً بأسراره، كان له رأي في قدر العطاء، ولذا قال عبدالحميد الكاتب: "أكرموا الكُتّاب، فإن الله أجرى أرزاق الخلق على أيديهم"(١).

ومن مجموع تلك النصوص والأخبار يتجلى عِظم شأن الكاتب، ونفوذه في دار الخلافة، واختصاصه بما لا يختص به غيره من عامة المنتسبين إلى عمل السلطان، وحظوته بالقرب منه، والجلوس إليه، وكثرة الاجتماع به للكتابة عنه، هذا إلى جانب ما يشتمل عليه ذلك من الاطلاع على أسرار الدولة ومعرفة ظواهرها وبواطنها،وهذاكله لم يكن لأحد غير الكاتب، الأمر الذي يبين أن صنعة الكتابة في ذلك الزمان لم تكن مجرد خط بالقلم على الورق، بل كانت عملاً يجمع صاحبه دور الوزير والمستشاروأمين السر، ولذا لا عجب أن كانت هذه الصناعة "أهم صناعة رائجة ومزدهرة من بين الصناعات الأخرى، ومركز الكاتب أهم المراكز الرئيسة في الدولة الإسلامية"(٢).

ومما يجدر التنبيه عليه هو أن تلك المنزلة الرفيعة التي يبلغها الكاتب بمحاورته السلطان وإفضاء السلطان إليه لم تكن ترجع إلى ما لديه من تميز في باب الكتابة فحسب، بل بما يتميز به أيضاً في شؤون أخرى علمية وشخصية، كالتبحّر في المعرفة وقوة اللغة، وحُسن الخلق، وصفاء العقل، إذ لا يُتصور أن يقرِّب السلطانمنكانمجرد كاتب فقط، بل لا بد أن يجمع مع الكتابة سماتاً أخرى تحقق له الحظوة، وهوالأمرالذي يؤكده القلقشندي بقوله: "المشهور عند نَقَلَة الآثار أن الذين تقدموا من صدورها ومشايخها كانوا من جلّة العلماء، وسادة الفقهاء، وأفاضل أهل الورع، المبرَّئين من الدنس والطمع، المتميزين بفضل الآداب، والارتياض بآداب الملوك"(٣). هذا النص يدل

---

(١) الثعالبي، آداب الملوك، ص١٤١، وهذا النص عند الجهشياري في الوزراء والكُتّاب، ص٨٠، والزمخشري، ربيع الأبرار، ٢٣٨/٣.

(٢) د.عبدالحميد جيدة، إنشاء الكتابة عند العرب، ص٨٩.

(٣) صبح الأعشى، ٧٠/١.

على تميز طبقة الكُتّاب في النواحي العلمية والدينية والخلقية، ومعرفتهم بالأصول الواجبة عليهم في صحبتهم للملوك، وهذا شأن مهم لا بد للكاتب من الإحاطة به،إذ لصحبة الملوك آداب يجب تعلمها، وقواعد سلوكية وكلامية تستوجب حذقها قبل الاقتراب من السلطان.

أما تميز الكُتّاب في الجانب اللغوي فحسبنا فيه قول الجاحظ: "أما أنا فلم أرَ قطُّ أمثل طريقة في البلاغة من الكتّاب، فإنهم قد التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعراً وحشياً، ولا ساقطاً سوقياً"(١). وهذا النص يوحي بأن للكُتّاب لغة ميزتهم عن غيرهم، وألفاظاً خاصة بهم تداولوها في كتاباتهم، نتجت لهم من كثرة مداومتهم الكتابة، ولزومهم هذه الصناعة التي تحملهم في كل حين على النظر في اللغة وفحص أساليب الكلام، والموازنة بين النظائر، وانتقاء أكثرها جودة ونقاء، حتى صار للكُتّاب معجم خاص بهم سماه القلقشندي: (الألفاظ الكتابية)، وعرَّفه بأنه: "ألفاظ انتخبها الكُتّاب وانتقوها من اللغة استحساناً لها وتمييزاً لها في الطلاوة والرشاقة على غيرها"(٢)،وهو يعتمد في حكمه للكُتّاب بأن لهم معجماً خاصاً بهم على قول الجاحظ المتقدم،وعلى قول ابن الأثير:"إن الكُتّاب غربلوا اللغة، وانتقوا منها ألفاظاً رائقة استعملوها"(٣).

ولم يكن التميز اللغوي لدى الكُتّاب آتٍ عن معجمهم اللغوي أو سعة اطلاعهم على ألفاظ اللغة، وقدرتهم على تمييز حسنها من رديئها فحسب، بل كان نابعاً عن أمر آخر أيضاً يؤكد تميزهم، ويثبت تمكّنهم اللغوي، ألا وهو تركيب الكلام وضم الألفاظ إلى بعض، وهذا الأمر هو الاختبار الحقيقي للكاتب، والميزان الدقيق الذي يكشف عن قيمة الكُتّاب، أما مجرد جمع الألفاظ فإنه لا ينفع صاحبه ولا يحقق له سبقاً في مضمار الكتابة إن لم يكن قادراً على نظم الألفاظ نظماً حسناً يحقق لها البهاء والجمال مع قوة التعبير،

---

(١) البيان والتبيُّن،١/١٣٧.

(٢) صبح الأعشى،١/١٦٢.

(٣) المصدر السابق،١/١٦٢.

وهذا الجانب كان متحققاً لدى المَهَرة من الكُتّاب، وهو ما وصفه الثعالبي في سياق إطرائه إياهم بقوله: "يحسنون التصرف، ويستوفون العبارة، ويصوِّبون شواكل المراد ويطبِّقون مفاصل السداد، وربما نابت كتبهم عن الكتائب، وقامت مقام المقانب"(١).

ومن الكُتّاب من حاز قصب السبق في الصناعتين: صناعة النثر وصناعة الشعر، وكانت أشعارهم لا تقل جمالاً وتميزاً عن رقاعهم المكتوبة، يشهد لهم بذلك ابن رشيق في باب سماه: (باب في أشعار الكُتّاب) قال في مطلعه: "والكُتّاب أرقُّ الناس في الشعر طبعاً، وأملحهم تصنيعاً، وأحلاهم ألفاظاً، وألطفهم معاني، وأقدرهم على تصرف، وأبعدهم من تكلف، وقد قيل: الكُتّاب دهاقين الكلام"(٢).

ومن مجموع هذه النصوص يتجلى أن طبقة الكُتّاب كانت جليلة القدر بما اجتمع لها من مناحي التميز العلمية والأخلاقية واللغوية حتى صارت بسماتها هذه فئة يشار إليها بالإعجاب، بل وربما حث الأب أبناءه على الاقتداء بهم كما قال بعض المهالبة لبينه: "تزينوا بزي الكُتّاب فإنهم جمعوا أدب الملوك وتواضع السوقة"(٣).

وذلك الإجماع على فضل الكُتّاب يشذ عنه الجاحظ لا شذوذاً نسبياً بل شذوذاً كلياً، حتى إنه صنف فيهم رسالة كاملة سماها: (ذم أخلاق الكُتّاب)(٤)، كتبها نقضاً لرسالة كُتبت في الثناء عليهم، يقول في مطلع رسالته هذه: "قد قرأتُ كتابك ومِدحتك أخلاق الكُتّاب وأفعالهم، ووصفك فضائلهم وأيامهم"(٥). ويحدد الجاحظ هدفه من رسالته هذه بقوله: "وأُبيّن مع ذلك رداءة مذاهب الكُتّاب وأفعالهم، ولؤم طبائعهم

---

(١) آداب الملوك، ص١٤٢.

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق: النبوي عبدالواحد شعلان (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠/٢٠٠٠م)، ٢/٧٥٧.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤/١٧٠.

(٤) رسائل الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١/١٩٩١م)، ٢/١٨٣.

(٥) رسائل الجاحظ، ٢/١٨٧.

وأخلاقهم"[1]. ولا بد من وقفة مناقشة لهذه الرسالة التي لا نظير لها في مضمونها في كتب التراث كلها، بل إنها تسير في اتجاه معاكس لما اتفق عليه كل من صنَّف في موضوع الكتابة والكُتّاب، وهذا يعطي إشارة إلى أن لهذه الرسالة ظروفاً خاصة حملت على كتابتها، أو موقفاً معيناً تعرض له مصنفها فجعلته يسل قلمه بهذه الحملة الشرسة لبلاغة الكُتّاب وعلمهم وأخلاقهم.

ومما يسترعي النظر أن رسالة الجاحظ هذه سابقة تاريخياً لجل المصنفات التي اعتمد عليها هذا البحث، وسبْقها لها يعني أن دائرة الكتابة والكُتّاب لم تكن قد اتسعت بعد ودخل فيها من لا يستحقها، الأمر الذي يعني أن حال الكُتّاب في زمن الجاحظ خير من حالهم بعده، ولذا ربما صح القول بأن هذه الرسالة لا تعكس موقفاً ثابتاً لدى الجاحظ من الكُتّاب، أو تعبر عن إيمانه الكامل بكل ما كتب، أو تكشف بموضوعية عن حال الكُتّاب في زمانه، بل هي لا تعدو –فيما يُرجَّح– أن تكون نفثة مصدور لموقف عارض، ولاسيما أن فيها تعميماً لا يصح، وتوسعاً في الأحكام لا يقبله المنطق العلمي، كما أن روح الاندفاع والغضب بادية بجلاء من أول الرسالة إلى آخرها، ومعلوم أن التصنيف تحت ظل هذا الظرف يخرج بالمصنِّف عن دائرة الحق، ويحيف به عن جادة الصواب، وربما ساقه إلى التحامل والانتصار للذات على حساب الإنصاف والموضوعية.

ومن الأدلة على ذلك أن الجاحظ ذم الكُتّاب بعشرة وجوه جعلها مآخذه عليهم، والملاحظ في كل تلك التهم أنها أحكام تعميمية، ومع ذلك فقد جعلها صفة لكل الكُتّاب دون أن يخص بها فرداً بعينه، وهذا لا يصح في المنطق العلمي كما أن تلك التهم أو المآخذ لا تخص المشتغلين بصنعة الكتابة فحسب، بل هي عامة في أهل سائر الصنائع. وتفصيل ذلك أن الجاحظ يعيب الكُتّاب بأنهم عند السلطان تابعين لا متبوعين[2]، وهذا الحكم يصدق على كل من عمل للسلطان لا على الكُتّاب فقط، كما

(١) المصدر السابق، ٢/١٨٨.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢/١٩٢–١٩٤.

يتهمهم بالتظاهر بالعلم[1]، وفساد الدين[2]، والجهل في معرفة حقائق الرجال[3]، والخيانة[4]، وكل هذه أحكام عامة لا يصح تعميمها، كما أنها واردة على البشر جميعاً لا على الكُتّاب فقط.

ويظهر من بعض التهم التي ساقها الجاحظ للغض من مكانة الكُتّاب أنها تهمٌ غير صحيحة، ولا يؤيدها واقعهم، فقد اتهمهم بالانشغال بعلم لا ينفع[5]، وكيف يصح أن يكونوا قد شُغلوا بعلم لا ينفع والكتابة صفة الملائكة، وبأداتها أقسم القرآن، وبها تقوم الدول وتستقيم أمور المملكة؟

ومن تهم الجاحظ أيضاً وصفهم بالتحاسد والتعادي على بعضهم، وهذا الحكم وارد على المتنافسين في كل صناعة لا على الكُتّاب فقط، إذ إن طبيعة النفس البشرية تدفعها إلى حب التفوق على الأقران والسعي إلى التميز عليهم. وقد بدا تحامل الجاحظ على الكُتّاب واضحاً في سياق حديثه عن هذه التهمة بتشبيهه الكُتّاب بالكلاب في قوله بأنهم "كالهرمة من الكلاب في مرابضها، يمرُّ بها أصناف الناس فلا تحرك، وإن مرَّ بها كلب مثلها نهضتْ إليه بأجمعها حتى تقتله"[6].

وإلى جانب ما سبق يعيب الجاحظ على الكُتّاب ضعف همتهم بالانقطاع إلى صناعتهم وعدم طلبهم غيرها[7]، ولا أدري كيف يكون هذا على الكُتّاب عيباً وهو علم في أهل كل صناعة، فالتاجر لا يكون صانعاً، والبستاني لا يكون نخاساً، بل إن التخصص هو صفة العلماء إذ يقل أن يكون النحوي محدثاً، أو الفقيه مفسراً، أو الأديب مؤرخاً ولو

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ١٩١/٢-١٩٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ١٩٢/٢-١٩٤.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ١٩٧/٢.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ١٩٩/٢.

(٥) يُنظر: المصدر السابق، ١٩٤/٢-١٩٥.

(٦) يُنظر: المصدر السابق، ٢٠٠/٢.

(٧) يُنظر: المصدر السابق، ٢٠١/٢.

حصل ذلك لكان له أثر سلبي على صاحبه، لأن التخصص عامل مساعد على التميز في الصناعة أو العلم الذي يشتغل فيه الإنسان.

ويمضي الجاحظ في رسالته هذه قادحاً الكُتّاب وصناعتهم ومنزلتهم عند السلطان مورداً عدداً من الأسماء، ذاكراً حزمة من التهم والمعايب لأصحابها إما في دينهم أو رأيهم أو حكمتهم أو سوء تدبيرهم، بل وفي أخلاقهم أيضاً كما قال في زيد بن أيوب الكاتب إنه كان في آخر عمره قوّاداً ليحيى بن أكثم القاضي[1]، وهذه الحدة في الاتهام تقوم دليلاً على ما سبق قوله من أن هذه الرسالة ردّ فعل قاسٍ لموقف عارض وليست رأياً موضوعياً في الكُتّاب وصناعتهم.

ومما يستلفت النظر حقاً أن الجاحظ ذكر في آخر رسالته هذه أن مستنده في معلوماتها ونصوصها وأخبارها إنما هو المروي أو المأثور، يقول: "وقَصَدْنا إلى المأثور فحكيناه، وإلى المذكور في الأزمنة فأجريناه"[2]، أي أنه لم يقف على حقيقتها ولم يتثبّتْ من صحتها، ومع ذلك تبقى حجة عنده، وتصلح للاستدلال بها والحكم على فساد الكُتّاب وانحطاط صناعتهم، ومع وهن هذا المستند الذي يتكئ عليه فإنه يراه دليلاً دامغاً لا يقبل الرد أو الإنكار، يقول بعد المقطع السابق بسطر واحد فقط: "وعلمنا أن من عاند مع ذلك فقد دفع عياناً وأنكر كائناً مذكوراً"!![3].

وحين نوازن هذا الموقف المتحامل من الجاحظ على الكُتّاب بمواضع أخرى له في بعض مصنفاته نلفي الحال لا مختلفاً فحسب بل يصل إلى حدّ التناقض، بسبب أنه كتبها في معزل عن الظروف التي كتب تحت ظلها رسالته في ذم أخلاقهم، يقول في كتابه البيان والتبيُّن مثنياً على بلاغة الكُتّاب وجودة صناعتهم: "أما أنا فلم أرَ قطُّ أمثل طريقة في البلاغة من الكُتّاب، فإنهم قد التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعراً وحشياً، ولا

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ٢٠٨/٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ٢٠٩/٢.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ٢٠٩/٢.

ساقطاً سوقياً"[1]. ومما يدل على اطمئنانه إليهم وثقته بهم أنه ينقل عنهم في كتابه هذا نقلاً مباشراً أقوالاً مختلفة تشي بصلة أو صحبة[2]، وتؤكد من جهة أخرى أنهم طبقة ذات شأن وعلم يُركن إليه. وما يجب التنبيه عليه هو أن الموقف من الكُتّاب لم يكن هو الموقف الوحيد الذى بدا فيه التناقض في رأي الجاحظ، فهو في كتابه البيان والتبيُّن ينفي عن اليونان والفرس والهند العلم بالبلاغة أو التلبُّس بها[3]، ثم ينقض هذه الفكرة بالاستناد عليهم في موضع آخر من الكتاب لتفسير مصطلح البلاغة[4].

وما دام الأمر كذلك فإنه يترجح أن الجاحظ غير موقن اليقين كله بكل ما ورد في رسالته (ذم أخلاق الكُتّاب)، وأن موقفه فيها إنما هو موقف عارض، ولا بد أن هناك أمراً ما أثار هذا الموقف لديه. وفي سياق رحلة الكشف عن هذا السر في سيرة الجاحظ تجلى أن الفارق في مستوى المعيشة بين الجاحظ وبين الكُتّاب كان كبيراً، أو كبيراً جداً، ففي رسالته (ذم أخلاق الكُتّاب) يروي قول أبي عباد ثابت بن يحيى لجماعة من الكُتّاب: "معاشر الكُتّاب، ما أعلم أهل صناعة أملأ لقلوب العامة منكم، ولا النِّعم على قوم أظهر منها عليكم"[5]، أما هو فقد كان –كما يصف نفسه– مُثْقَلاً بالدَّين[6]. وإضافة إلى هذا التفاوت المرير بينه وبين الكُتّاب فقد كان يراهم يتمتعون بحظوة السلطان ويتقلَّبون في نِعَمه، ويهنؤون بشرف الجلوس إليه، أما هو فمحروم من هذه الوجاهة، إذ لم تكن شخصيته مقبولة عندهم بسبب دمامة صورته كما يحدث هو نفسه عن ذلك بقوله:

---

(1) البيان والتبيُّن، 1/137.

(2) ينظر: المصدر السابق، 1/88 و111.

(3) البيان والتبيُّن، 3/27–28.

(4) المصدر السابق، 1/88، ويُنظر: طه حسين، البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، في مقدمة كتاب نقد النثر المنسوب لقدامة بن جعفر، بتحقيق عبدالحميد العبادي (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1402هـ/1982م)، ص ص1–3.

(5) رسائل الجاحظ، 2/200.

(6) يُنظر: المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1408هـ/1988م)، 4/196.

"ذُكرتُ للمتوكل لتأديب بعض ولده، فلما رآني استبشع منظري فأمر لي بعشرة آلاف درهم وصرفني"[1]، ولهذا فإن الجاحظ كان من "الموالي الأقل حظاً في نيل المناصب العليا، كما أنه لم يستمر طويلاً في وظيفة رسمية، وقد كان له من القدرة والكفاءة ما يجعله من بين مشاهير الكُتّاب والوزراء دون منازع"[2].

وخلاصة هذا التحليل أن الجاحظ كان يرى نفسه خيراً من كل الكُتّاب في البلاغة والأسلوب وصناعة الكلام والعلم بأسرار اللغة ووجوه الفصاحة فيها، ومع ذلك كان مستبعَداً عن عمل السلطان بسبب ما مرّ، ولسبب آخر أهم وأدلّ وهو الوشاية عليه من قبل بعض الكُتّاب خشية أن يظهر تميزه عليهم فينال الحظوة دونهم، إذ تذكر المصادر أنه "صُدّر الجاحظ في ديوان الرسائل أيام المأمون ثلاثة أيام ثم إنه استُعفي فأُعفي"[3]. وقبل إيراد النص الدال على وجود شكل من أشكال المصادمة بينه وبين الكُتّاب وحذرهم منه ورغبتهم في إقصائه عن ديوان الرسائل تجب الإشارة إلى أن طلبه الإعفاء بعد ثلاثة أيام فقط من توليه العمل، وقبول استعفائه مباشرة دون محاورته في قراره لاستبقائه رغبة في الاستفادة من تميزه البياني، يدل على أن الأمر ليس على ظاهره، وأن هناك ما لم يحكِه النص من ظروف وتجاذبات حملتْه على طلب الإعفاء الذي قوبل بالموافقة المباشرة، يُفهم ذلك من القول الصريح المنقول عن سهل بن هارون الذي يؤكد حقيقة الصراع وسعي الكُتّاب بكل حيلة إلى دفعه خارج الديوان حتى لا يبرز حجم الفارق بينه وبينهم فيُفتضح أمرهم، يقول: "إن ثبَتَ الجاحظ في هذا الديوان أفلَ نجم الكُتّاب"[4]، ولذلك اجتهد الكُتّاب في نيل هدفهم حتى تحقق فخرج الجاحظ من

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت)، ٤٧١/٣.

(٢) شافية حداد السلامي، نظرة العرب إلى الشعوب المغلوبة "من الفتح إلى القرن الثالث الهجري" (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠٠٩م)، ص ٢٥٥.

(٣) الحموي، معجم الأدباء (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ٤٧٦/٤.

(٤) المصدر السابق، ٤٧٦/٤.

الديوان بعد ثلاثة أيام فقط، فخلا لهم بلاط السلطان يتمتعون بجاهه وعزه والحظوة عنده، فكانت رسالة الجاحظ في (ذم أخلاق الكُتّاب) نتيجة متفقة مع ظروف الصراع والنهاية التي آل إليها بعد حرمانه من الديوان بسببهم، الأمر الذي يجعل تلقّي هذه الرسالة بمعزل عن الظروف التي نتجت عنها تلقياً غير صحيح وذا أبعاد سلبية على تاريخ الكتابة والكُتّاب.

صحبة السلطان:

بالنظر إلى طبيعة عمل الكاتب السلطاني يظهر أن مكانه هو دار الخلافة، وأن الآمر والناهي والموجه للكاتب في كتابته هو السلطان نفسه، فالكاتب إنما يكتب عن السلطان، ويأخذ منه الأفكار، ويمتثل له في الأمر والنهي، ومادام الأمر كذلك فلابد أن يُكثِر الدخول إليه، وربما أطال مجالسته ليستفهمه في كتاب ما، أو يرتب أفكاره وجمله فيه، ومن هنا وجب على الكاتب الإحاطة بآداب مصاحبة الملوك والسلاطين، ومعرفة أصول مجالستهم، وما يجب عند محادثتهم، ليس هذا فحسب، بل معرفة تركيبة نفسية السلطان ونظرته لنفسه وللناس من حوله، فبدون هذه المعرفة قديعثر الكاتب عثرةً لا يقوم منها أبداً، وهذه الناحية يجب على الكاتب العلم بها وعدم التهاون فيها أبداً لتستمر صحبته للسلطان وكتابته له. روى القالي في هذا الشأن عن بعض علماء الهند قوله: "صحبة السلطان على ما فيها من العز والثروة عظيمة الخطار، وإنما تُشبَّه بالجبل الوعر فيه السباع العادية والثمار الطيبة، فالارتقاء إليه شديد، والمقام فيه أشد، وليس يتكافأ خير السلطان وشره، لأن خير السلطان لا يعدو مزيد الحال، وشر السلطان يزيل الحال ويتلف النفس..."[1].

وكان الخلفاء والسلاطين أنفسهم يعلمون أنهم يحملون هذه الطبائع العسيرة التي تشترط على من يصحبهم الصبر والمجالدة وإلا لن يطيقوا صحبتهم، ومع علمهم

---

(١) الأمالي (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٣، ٢٠٠٠م)، ١٢١/٢. ويمكن الاطلاع على إشارات متفرقة في هذا الموضوع عند القلقشندي في صبح الأعشى، ٧٣/١-٧٤ و٧٧.

بذلك لم يكونوا في الغالب يتعاملون مع من يصحبهم بطبيعة خارجة عن هذه السجية التي جُبلوا عليها، ومتى كان السلطان يُكرِه نفسه على أمر يتكلفه لإرضاء جليس أو مصاحِب؟ فهذا الخليفة المأمون يصرح بشيء من طبائع الملوك ويجعلها وسماً لهم جميعاً في خبر يرويه الثعالبي عن الفضل بن مروان قال: "أغلظ إليَّ المأمون في شيء جرى، ثم استبان عذري فاستحيا وقال: يا فضل، إن فينا -معشر الملوك- محكاً وحسداً واستئثاراً وولعاً وحقداً وفزعاً"[1].

وهناك نواحٍ نفسية دقيقة أشار إليها بعض من صنفوا في طبائع السلاطين وأصول مصاحبتهم، وهي نواحٍ بالغة الدقة تؤكد أن صحبة السلطان ليست أمراً هيناً، ولا طريقاً يسهل عبوره، وأن من لا يتمكن من الإحاطة بالسجية السلطانية فإنه إلى الإخفاق أقرب، بل وربما الهلكة والتلف، وربما تكفي الإشارة في هذا السياق إلى أن السلاطين -كما يروي القلقشندي- يرون كل من تحتهم خدماً لهم، وأن ما هم فيه من المال والحظوة إنما كان بسببهم، وكذلك فإن في طبع السلاطين الترفع عن إظهار قبول النصيحة وأخذ المشورة إلا إن جاءت عن طريق الاحتيال والوحي دون التصريح والمباشرة[2]. وليس هذا هو كل شيء، فهناك سمات أخرى في غاية الدقة والتعقيد تستلزم من الكاتب وكل من صحب السلطان استحضارها والتعامل مع السلطان وفق مقتضياتها كآداب الحديث والدخول إليه وإلقاء التحية والخروج منه وإبداء الرأي وإسداء النصح وغير ذلك.

ومع ما في صحبة السلطان من المشقة والتعقيد ومظنة التلف إلا أنها كانت مطلباً للكُتّاب يتبارون عليها ويتنافسون في إظهار تميزهم الكتابي أملاً في وصول خبرهم إلى السلطان لتقريبهم حتى إذا بلغوا ذلك استمروا في المحافظة على تميزهم لتعزيز مكانتهم عنده وترسيخ أقدامهم لديه، بل وربما لقطع الطريق على أي منافس جديد

---

(١) آداب الملوك، ص٢٢٨.

(٢) يُنظر: صبح الأعشى، ٨١/١.

قال ابن حاجب النعمان فيما يرويه القلقشندي: "كان الكُتّاب حينئذ يتبارون على اقتناء الفضيلة، ويترفّعون عن أن يعلق بهم من الجهل أدنى رذيلة، ويجهدون في معرفة ما يحسّن ألفاظهم، ويزين مكاتباتهم، لينالوا بذلك أرفع رتبة، ويفوزوا بأعظم منزلة"(١).

ولم يكن السلاطين يتسامحون مع الكاتب حين يبدر منه جهل أو خطأ، فجلال منزلة الخلافة مقدَّم على التسامح معه، ولاسيما أن عثرة قلم الكاتب أو ضحالة علمه وثقافته تمسُّ في المقام الأول كتب السلطان، وتظهر معايبها فيما يُكتَب له ولإدراك السلاطين لذلك حرصوا على تمام آلة الكاتب حتى ربما كان موقف واحد سبباً لإبعاد الكاتب ونفيه عن دار السلطان، كما صنع المعتصم مع كاتبه أحمد بن عمار حين كتب: "مُطرنا مطراً كثر عنه الكلأ. فسأله عن معنى الكلأ فلم يعرفه، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون! خليفة أمي وكاتب عامي. فالتمَسَ كاتباً آخر فدُلّ على ابن الزيات فامتحنه ثم خُصّ به حتى استوزره"(٢).

آلة الكاتب وسماته:

أفاض المصنفون في باب الكتابة والكُتّاب في الحديث عن العدّة التي لا يستقيم عمل الكاتب إلا بها، وتوسعوا في ذلك توسعاً بالغاً فلم يدعوا شيئاً إلا وأحاطوا به حتى إن حديثهم في هذا السياق تشعّب إلى مسارات عدة تجاوزت أصول فن الكتابة إلى جوانب أخرى خارجة عنه كانوا يرونها لازمة لتمام آلة الكاتب، وضامنة لتميزه وفلاحه وكان فيما أشاروا إليه حزمة من التوجيهات لإصلاح أخلاق الكاتب والعناية بدينه، بل والاهتمام بمظهره وحسن لباسه، وكان هدفهم من توسيع الدائرة إلى هذا الحد هو تقديم خطة متكاملة لإخراج كاتب ناضج من ناحيتي الشكل والمضمون، صالح لخدمة الخلفاء، مقبول الدخول عليهم ومجالستهم ومحادثتهم، يحركه الدين، وتضبطه الأمانة، ويكون خير صلة بين الراعي والرعية.

---

(١) المصدر السابق، ١/٥٠.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ١/١٥١-١٥٢.

ومع انفتاح المصنفين على كل ما يمكن أن يساعد في تحقيق الأنموذج المثالي للكاتب، فقد ظلت النواحي المتصلة بالكتابة نفسها هي الغالبة على كل النواحي الأخرى كالدين والخلق والمظهر، بسبب أن هذه النواحي يمكن الكاتب أن يتظاهر بها شكلاً لا اعتقاداً، أما الشؤون المتصلة بفن الكتابة نفسه فلا يمكن التظاهر بالعلم بها، وما لم يكن الكاتب محيطاً بها فلن يفلح، ولن ينفعه صدق دينه ولا حسن خلقه ولا جمال مظهره، ولذا كانت التوجيهات المتصلة بالكتابة هي الغالبة على غيرها عند كل المصنفين في هذا الشأن.

واللافت في رحلة استقصاء ما كتب المصنفون الأوائل في عدة الكاتب وسماته أنها كانت متفاوتة حيناً ومتفقة حيناً آخر، فتراهم أحياناً يجتمعون وبالنص نفسه على ما يجب على الكاتب تعلّمه والإحاطة به، وفي أحيان أخرى تجد عند بعضهم أموراً اختص بها لا تَرِد عند غيره. وربما كانت خير طريقة لعرض ما خطّته أقلام المصنفين في هذا الباب هي إيراده مرقَّماً ليسهل تتبّع توجيهاتهم للكتّاب ونصائحهم لهم، وفيما يلي بيان ذلك:

١- الطبع

وقف بعض المصنفين عند هذا الشرط في عدة الكاتب وعدّوه أمراً محورياً في صنعة الكتابة، بل وتقدموا في التشديد على صفة الطبع حتى جعلوه الشرط الأول الذي يجب على الكاتب تفحّصه في نفسه، فإذا ما وجد الكاتب مؤشرات عليه مضى على طريق الكتابة، أما إذا لم يجد في داخله استعداداً فطرياً لهذا الأمر فمن الخير له أن يتوقف ويترك هذا الطريق، ولا يوهمنّ نفسه بأن جبر هذا النقص يمكن أن يتحقق بجمع علوم البلاغة واللغة، لأن الطبع هو القاعدة التي تُبنى عليها مكملات العلم بالكتابة فإذا ما فُقد الأساس فلن يجد أرضاً صلبة يبني عليها صنعته. قال ابن الأثير في سياق حديثه عن آلات

علم البيان وأدواته واشتراط تعلّق الكاتب بكل علم: "وملاك هذا كله الطبع، فإذا لم يكن ثمَّ طبع فإنه لا تغني تلك الآلات شيئاً"[1].

٢ – سعة الثقافة والإحاطة بمختلف العلوم

جعل المصنفون هذا شرطاً في عدة الكاتب، لأنه بمثابة المنهل الذي يستقي منه لكتابته، والمصدر الذي يمدّه بما يضفي عليها الجمال والجلال، والعون المساعد له على إبراز ما كتب في صورة مكتملة تحمل على الإعجاب والإقناع بما تحتوي عليه من العمق والاستشهادات. ولتأكيد هذه الناحية قال القلقشندي مبيّناً آثار الإحاطة بالعلوم في كتابة الكاتب بأنه متى ما ألمّ بها "أتى في كلامه بالسحر الحلال، وصاغ من ألفاظه ومعانيه ما يقضي له بالفصاحة التامة، والبلاغة الكاملة من وجوه تحقيق الكلام وتحسينه وتدبيجه وتنميقه، وإذا فاتته هذه العلوم أو كان ناقصاً فيها نقصت صناعته بقدر ما ينقص من ذلك"[2]. وبهذا يتأكد أن الكتابة لا تنحصر آلتها في قلم ودواة وصحيفة بل إن لها مكملات لا تتم إلا بها، وأدوات لا يستقيم شأن الكتابة بغيرها، فليس كل من حمل القلم صار كاتباً، ولا كل من خط الحرف صار مستحقاً للدخول في طائفة الكُتّاب.

وتستوقف المتجول فيما سطره المصنفون في علم الكتابة غزارة العلوم التي أوجبوا على الكاتب تعلّمها، وربما تأخذه الدهشة لعدم وجود رابط واضح صريح بين مشارب تلك العلوم وصنعة الكتابة، فهذا ابن قتيبة يرى أن على الكاتب "النظر في الأشكال لمساحة الأرضين حتى يعرف المثلث القائم الزاوية، والمثلث الحاد، والمثلث المنفرج"[3]، ويورد في هذا السياق قول بعض العجم: "من لم يكن عالماً بإجراء المياه ..... ومجاري الأيام في الزيادة والنقص، ودوران الشمس، ومطالع النجوم، وحال القمر في استهلاله وأفعاله ..... وحال أدوات الصنّاع ودقائق الحساب، كان ناقصاً في حال

---

(١) المثل السائر، ١/٢٧.

(٢) صبح الأعشى، ١/١٨٥.

(٣) أدب الكاتب، ص٩.

كتابته"[1]. ويسوق أبو هلال العسكري أنواع العلوم التي يجب على الكاتب تعلّمها فيذكر منها "معرفة العربية لتصحيح الألفاظ وإصابة المعاني، وإلى الحساب، وعلم المساحة، والمعرفة بالأزمنة والشهور والأهلة"[2]. وينص ابن الأثير على ثمانية أنواع من العلوم يرى تعلّمها واجباً على الكاتب، منها اثنان لم يذكرهما غيره، هما: الاطلاع على ما خلّفه أرباب صنعة الكتابة السابقين وحفظ ما أمكن منه، ومعرفة الأحكام السلطانية كالإمامة والإمارة والقضاء والحسبة وغيرها[3]. وينفرد أبو جعفر النحاس من بين كل من وقف عند هذا الأمر بذكر نواحٍ إدارية تلزم الكاتب الإحاطة بها لتجويد عمله، وهو يعدها ضمن أدوات الكتابة التي لا يستقيم عمل الكاتب بدونها، وهي: "العلم بترتيب أعمال الدواوين، والخبرة بمجاري الأعمال"[4].

ومما سبق يتجلّى أن أدوات الكتابة ليست مجرد أدوات حسية تتمثل في قلم ودواة، فهذه أدوات يستطيع تحصيلها الصبيان والجهلة، بل هي أدوات معرفية متعددة تستلزم مجاهدة النفس لتحصيلها، الأمر الذي يجعل صورة الكاتب في ذلك الزمن المتقدم لا تنحصر في مجرد عامل في دار السلطان، بل هي تتجاوز ذلك لتبديه في صورة العالم الموسوعي الذي لا يحصر نفسه على علم واحد، بل يأخذ أطرافاً من علوم عدة. وإنما اشترط المصنفون على الكُتّاب الإحاطة بكل تلك العلوم حتى لا يظهروا بين يدي السلطان في صورة الجاهل أو الفارغ حين تحتاج كتبهم إلى شيء من تلك العلوم.

وربما يأخذنا العجب حين نقف على تشديد بعض من صنفوا في هذا الشأن باشتراطهم على الكُتّاب الإحاطة بأمور عدة بلغت بهم درجة دعوة الكاتب إلى معرفة أمور اجتماعية بالغة الدقة، يكشفها ابن الأثير في قوله: "وبالجملة فإن صاحب هذه

---

(١) أدب الكاتب، ص١٠.

(٢) الصناعتين، ص١٥٤.

(٣) يُنظر: المثل السائر، ٢٩/١.

(٤) صناعة الكُتّاب، ص٢٦.

الصناعة يحتاج إلى التشبث بكل فن من الفنون، حتى إنه يحتاج إلى معرفة ما تقوله النادبة بين النساء، والماشطة عند جلوة العروس، وإلى ما يقوله المنادي في السوق على السلعة"[1].

٣ – الممارسة

وهذه إحدى الآلات المهمة في عدة الكاتب، وقد حرص بعض المصنفين على جعلها في مقدمة حديثهم عن سمات الكاتب المتميز وشروطه لتنبيهه على أن القضية لا تنتهي عند معرفة السمات والشروط بل تتعداها لتكون عملية الكتابة عملية مستمرة لا تنقطع، وبهذا الاستمرار تنمو وتنضج وترتقي يوماً بعد آخر على طريق الكمال، أما حين يتوقف الكاتب عند مرحلة الإلمام النظري بعدة الكاتب ويهمل التطبيق العملي فإن قلمه سيخذله عند محاولة الكتابة، وسيكون دورانه بها شبيهاً بدوران الرحى عند أول دورة لها. وقد جعل بعض المصنفين مسألة الممارسة أهم وأكثر نفعاً من الإحاطة بالأسس النظرية لفن الكتابة، وهذا ما ينص عليه ابن الأثير بقوله: "فإن الدربة والإدمان أجدى عليك نفعاً، وأهدى بصراً وسمعاً، وهما يريانك الخير عياناً، ويجعلان عسرك من القول إمكاناً، وكل جارحة منك قلباً ولساناً"[2].

٤ – تكييف الكتابة حسب مقتضى الحال

وهذه الصفة إنما ساقها المصنفون للتنبيه على أن إجادة الكاتب للأصول النظرية للكتابة ليست ضامنة للتميز الكامل، لأن على طريق الكتابة أموراً دقيقة تقتضي حساً لغوياً وقدرة على صناعة ضرب من الكلام ينسجم مع الموقف الذي يكتب فيه الكاتب، وهذا يجلّيه القلقشندي في سياق حديثه عن الصفات اللازمة للكاتب مشيراً إلى أن من سماته مخاطبة "كل أحد عن سلطانه بما يقتضيه الحال التي يكون عليها، فيشتدّ ما كانت الشدة نافعة، ويلين حين يكون للين محتاجاً، ويوبّخ من لا يقتضي فعله أكثر من

---

(١) المثل السائر، ٢١/١.

(٢) المثل السائر، ٢٥/١.

التوبيخ، ويذم من تعدى إلى ما يستوجب الذم، ويأتي بالمكاتبات التي يقتضيها اختلاف الأحوال واقعة مواقعها، صائبة مراميها"[1]. وأوجز أبو هلال العسكري بيان ذلك بقوله: "وأبلغ من هذه المنزلة أن يكون في قوة صائغ الكلام أن يأتي مرة بالجزل، وأخرى بالسهل، فيلين إذا شاء، ويشتد إذا أراد"[2].

٥ – ضرورة معرفة نفسية من يكتب له

هناك فرق بين المكتوب له والمكتوب إليه، والمعنيُّ هنا بـ (مَن يكتب له) هو السلطان الذي يتولى الكاتب صوغ أفكاره ونظمها عنه في كتاب، وما دام لصيقاً به دائم الكتابة عنه، يدمن مجالسته ومحاورته فالواجب عليه معرفة نفسيته، وأسلوب تفكيره، وما يهش له وما ينفر عنه، وما يقبل إليه ويرتضيه، أو يدبر عنه ويقصيه. كما يجب على الكاتب أن يصل إلى درجة الاكتفاء من السلطان بالإشارة واللمحة، والاستغناء بالوحي عن طول التفصيل والإفهام. وكذلك فإن على الكاتب أن يبلغ في إحاطته بنفسية من يكتب له أن يكون ما يكتبه مقبولاً عنده في أول عرض، مستغنياً عن مراجعته فيه، وإعادة صوغه ونظمه، وهذا ما كان ينقص كُتّاب المعتصم حين كتب إليه ملك الروم يتوعده ويتهدَّده فأمر الكُتّاب أن يكتبوا له رداً "فلم يعجبه مما كتبوا شيء، فقال لبعضهم اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد، فقد قرأتُ كتابك، وفهمتُ خطابك، والجواب ما ترى لا ما تسمع (وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار)"[3]. ولو كان أحد كُتّابه ماهراً فطناً لالتقط ما في نفس الخليفة وكتب له ما يرضيه بعد قراءة الموقف ومعرفة ما يتطلبه من الحدة في الكتابة وضرورة إلجام المتطاول على الخليفة.

والواقع أن مثل هذه المواقف تُعدُّ الاختبار الحقيقي للكاتب، والميزان الدقيق لجودة معدنه، كما أنها تُعدُّ من جهة أخرى فرصة له للارتقاء درجات عند السلطان،

---

(١) صبح الأعشى، ٦٦/١.

(٢) الصناعتين، ص٢٤.

(٣) صبح الأعشى، ١٩٢/١.

والإعلان عن تميزه وبراعته الكتابية حتى يغدو هو الكاتب الأول، المقدَّم على غيره، فرب موقف كهذا يكون فتحاً للكاتب، وباباً له نحو العز والحظوة متى ما كان مستعداً له، متسماً بالفطنة وحدة الذهن.

وتتضمن الرسالة الشهيرة التي كتبها عبد الحميد الكاتب إلى الكُتّاب حثّاً لهم على معرفة الطبيعة البشرية لمن يكتبون له، ومما جاء فيها: "وإذا صحب أحدكم الرجل فليستشفّ خلائقه كما يستشف الثوب يشتريه لنفسه"(١)، ثم قال: "فأدِقّوا يرحمكم الله النظر، وأعمِلوا فيه الروية والفكر تأمنوا ممن صحبتموه بإذن الله النَّبْوة والاستثقال والجفوة، ويصيروا منكم إلى الموافقة، وتصيروا منهم إلى المواساة والشفقة"(٢). وأكد القلقشندي هذا الجانب داعياً الكاتب إلى النزول عن طبعه وهواه إلى طبع من يكتب له من الملوك والرؤساء ومجاراتهم فيما جُبِلوا عليه من الطبائع(٣).

٦ – مراجعة الكتاب وعدم الاستعجال في إرساله

وسبب دعوة المصنفين إلى الروية في هذا الشأن هو أن الكِتاب إذا أُرسل فإنه قد خرج من اليد إلى الغير فلا يمكن استدراكه أو استرجاعه إذا كان مشتملاً على خطأ ما، فيبقى عاره على من أرسله ومن أمضاه، وربما صار سُبَّة عليه وعيباً ينسب إليه ولذلك أكد المصنفون على وجوب الأناة والمراجعة وترك الاستعجال، قال أبو بكر الصولي: "ليس أحد أولى بالأناة والروية وتوقّي الاغترار من كاتب يعرض عقله وينشر بلاغته"(٤). ويجب على الكاتب إعمال الأناة والروية في ناحيتين أساسيتين هما: الأفكار، وزلات القلم، وربما كان خير معين له على ضبط كتابه وإقصاء الخطأ عنه استحضار ما قاله

---

(١) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص٧٦.

(٢) المصدر السابق، ص٧٧.

(٣) يُنظر: صبح الأعشى، ٧٤/١.

(٤) أدب الكُتّاب، ص١٥٧. وينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ٢٧٣/٦.

الصولي في سياق توجيهه للكُتّاب: "ويعمل على أن جميع الناس له أعداء، علماء بكتابه متفرغون له، منتقدون عليه"[1].

٧ – حفظ القرآن والأحاديث النبوية

نص على هذا ابن الأثير[2]، وأفاض القلقشندي في الحديث فيه حتى ملأ أكثر من عشرين صفحة[3]، وأشار إليه الحموي نقلاً عن التوحيدي[4]. ويرجع سبب حثهم على حفظ القرآن الكريم إلى الحاجة إلى استحضاره في صدر الكاتب للاستشهاد بآياته في المواضع المناسبة في كتابته، وذلك لما يضفيه على الكتابة من: "الفخامة والجزالة والرونق"[5]. وكذا لأن "الآية الواحدة تقوم في بلوغ الغرض وتوفية المقاصد ما لا تقوم به الكتب المطوَّلة والأدلة القاطعة"[6]. ويضيف القلقشندي بأن من فوائد الاستشهاد بالقرآن الكريم "إقامة الحجة، وقطع النزاع، وإذعان الخصم"[7]. ويصف ابن الأثير القرآن الكريم بأنه: "تجارة لن تبور، ومنبع لا يغور، وكنز يُرجع إليه، وذخر يُعوَّل عليه"[8]. ويحقق حفظ الأحاديث النبوية والاستشهاد بها غايات مقاربة لتلك التي تكون عند الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، ولذا حث المصنفون الكُتّاب على حفظها والاستعانة بها[9].

٨ – حفظ أشعار العرب وأمثالها وخطبها وأيامها

وهذه تعد واحدة من الآلات المهمة التي تمدّ الكاتب بالقوة والعمق في كتابته، وتضفي عليها لوناً من الرونق وجميل الاستشهاد. قال ابن عبد ربه: "فإن تضمين المثل

---

(١) أدب الكُتّاب، ص١٥٧.
(٢) يُنظر: المثل السائر، ١/٤٧.
(٣) يُنظر: صبح الأعشى، ١/١٨٩–٢١٠.
(٤) ثمرات الأوراق، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٧١م)، ص٩٥.
(٥) ابن الأثير، المثل السائر، ١/٤٧.
(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ١/١٩١.
(٧) المصدر السابق، ١/١٩١.
(٨) المثل السائر، ١/٤٧.
(٩) يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص١٠–١١. وابن سنان، سر الفصاحة، ص٢٨٢. وابن الأثير، المثل السائر، ١/ ٤٧. والقلقشندي، صبح الأعشى، ١/ ٢١٠.

السائر والبيت الغابر البارع مما يزيد كتابك"[1]. ورأى بعض المصنفين في حفظ الكاتب للمأثور عن العرب فائدة جليلة تتمثل في احتياجه لمعانيها عند الحاجة، وانسيابها إلى كتابه في المواضع التي تستدعيها إما بلفظها أو معناها، وهي في الحالين زينة للكتاب وحلية له، وكلما كان محفوظ الكاتب منها أغزر كانت الخيارات بين يديه أو فر في اختيار رائق المعاني وحَسَن الألفاظ، وكان قلمه بالكتابة أسهل دون انغلاق أو حبسة لكونه ينهل من معين غزير قد ملأه بكثرة الحفظ ومتخير المعاني والألفاظ.

أما الأمثال فلها خصوصية بين سائر المنثور المروي عن العرب تتمثل في كونها لا تُروى إلا بنصها لا بمعناها، ولهذا فإن الكاتب –وغيره أيضاً– لا يجوز له الاستشهاد بها إلا كما حُفظت عن أصحابها الأوائل بنصها لا بمعناها[2].

٩ – التحلي بحسن الأخلاق

ورد التأكيد على الكُتّاب بحسن الخلق عند عدد من المصنفين، وربما كان مردّ ذلك إلى كونهم يمثلون السلطان، ويُعَدّون واجهة من واجهات دار الخلافة، ولذا وجب عليهم صيانة من يعملون له، وحفظ جلال ديوان الخلافة الذي ينتسبون إليه، وما لم يكونوا أكفاء في أخلاقهم، وحسن سمتهم، وطيب معشرهم، فإنهم يسيئون إلى عمل السلطان بقدر نقصهم عن الكمال، ومعلوم أن السلطان لا يرضى بأن يُنسب إلى عمله من يذكر بسوء السمعة أو تردّي الخلق، ولاسيما حين يكون ذلك هو الكاتب عنه ناقل رسائله، وحائك أفكاره، ولسانه إلى الأمراء والسلاطين وسائر الرعية، وبسبب هذا تردَّد عند المصنفين حثّ الكُتّاب على التزين بحسن الأخلاق، وهذا ما نص عليه ابن قتيبة في مقدمة كتابه (أدب الكاتب) الذي صنَّفه للكُتّاب خاصة بقوله: "ونحن نستحب لمن قبل عنا وائْتمَّ بكتبنا أن يؤدب نفسه قبل أن يؤدب لسانه، ويهذب أخلاقه قبل أن يهذب

---

(١) العقد الفريد، ١٦٦/٤.

(٢) يُنظر في هذا: ابن سنان، سر الفصاحة، ص٢٨١، وابن الأثير، المثل السائر، ٤١/١ و٢٩٩، والقلقشندي، صبح الأعشى، ٢١٠/١ و٢٧١ و٢٩٥ و٣٩٠.

ألفاظه، ويصون مروءته عن دناءة الغيبة، وصناعته عن شين الكذب، ويجانب قبل مجانبته اللحن وخطل القول شنيع الكلام ورفث المزح"[1]. ومن هذا النص يتضح كيف يؤكد ابن قتيبة على إصلاح الأخلاق قبل إصلاح أدوات الكتابة، حتى كأن باب الكتابة لا ينفتح إلا لمن صلح خلقه وسلمت سريرته وعفَّ لسانه.

وفي الرسالة الشهيرة من عبد الحميد الكاتب إلى معشر الكُتّاب تأكيد على الناحية الأخلاقية، فقد حثّهم فيها على التحلي بطائفة من الأخلاق الكريمة كالوفاء والعفة والعدل والإنصاف وكتم السر، وحذرهم من الطمع والسعاية والنميمة والكبر والدناءة والجهالة. ولأهمية هذه الناحية فقد شغل بها عبدالحميد شطراً من رسالته حتى صارت وثيقة أخلاقية يستنير بها الكاتب لإصلاح نيته وخلقه ولسانه[2]، ويستعين بها على الارتقاء إلى أرفع درجات الكتابة.

١٠- سلامة الدين

ربما يكون دافع المصنفين إلى إدراج هذه الصفة ضمن السمات الواجبة في الكاتب آتياً من كونه الواسطة بين الراعي والرعية، والمطّلع على أسرار الخلافة ودقائق شؤون السلطان، ولذا وجب فيمن هذا عمله أن يكون حسن الدين، مأمون العاقبة، ناصحاً للراعي، يؤدي أمانة عمله بلا غش ولا إفشاء سر ولا خيانة، وهذا لا يكون إلا بسلامة الدين حتى إن القلقشندي جعل أولى الصفات العشر الواجبة في الكاتب، التي لا يسعه إهمالها -على حد قوله- هي الإسلام "ليؤمَن فيما يكتبه ويمليه، ويوثق فيما يذره ويأتيه"[3]. وهذه الصفة في الكُتّاب نص عليها عبد الحميد الكاتب في رسالته الشهيرة إليهم قائلا: "فإذا

---

(١) أدب الكاتب، ص١١.

(٢) يُنظر: الجهشياري، الوزراء والكُتّاب، ص٧٥. وتُنظر إشارات يسيرة عند الحموي، ثمرات الأوراق، ص٣٩٥.

(٣) صبح الاعشى، ٦١/١.

وُلّي الرجل منكم، وصُيّر إليه من أمور خلق الله وعباده أمر، فليراقب الله تعالى ذكره، وليؤثِر طاعته فيه"[1].

ولابد أن تستوقف متصفح مصنفات العلماء في باب الكتابة والكُتّاب تلك الحزمة من الشروط الدينية التي اشترط القلقشندي وجودها في الكاتب، حتى ربما غلب علينا الظن بأن وظيفة الكتابة هي وظيفة دينية كالفتوى والإمامة وليست وظيفة إدارية في ديوان الخلافة، فالقلقشندي يشترط اتسام الكاتب بتقوى الله في السر والعلن، والمحافظة على شرائع الدين، وصلاح النية، وحث السلطان على العدل في الرعية، والترفع عن الرِّيَب، وترك الطمع، وإمساك اليد عن المكاسب غير المشروعة، والاقتصاد في اللذة حفظاً للمروءة والشرف[2]. وربما داخلنا العجب من اشتراط هذه الصفات في الكاتب، أو ثار لدينا تساؤل عن سر علاقتها بصفة الكتابة نفسها؟ والذي يظهر أن الخلفاء والسلاطين إنما كانوا يستحسنونها في كُتّابهم ولا يستوجبونها، وأقصى ما يذهبون إليه في هذا الشأن أنهم كانوا يرونها من تمام آلة الكاتب، دون أن تكون الأساس الذي يُعتمد عليه في قياس تفوقه، بدليل أن الكاتب لو بلغ في الناحية الدينية أرفع الدرجات، وكان في فن الكتابة متأخراً لما صلح للكتابة للسلطان ولما شفع له دينه في التقدم على من هو أجود منه كتابة وأقل ديانة.

١١- جمال الخَلْق وحسن المظهر

وهذا الشرط في الكاتب آتٍ من كونه جليساً للسلطان، بل وربما من أصحاب الخلوة به لنظم ما في فكره من شؤون الخلافة على الرقاع، ولذا كان من الاشترطات على الكاتب أن يكون بهيَّ الطلعة، حَسَن الملبس، جميل الهيئة، إكراماً لعين السلطان أن تقع على ما لا يحسُن. ومعلوم أن الصفات الخَلْقية لا يملك الكاتب إصلاحها ولا طلبها، فهي شأن إلهي، أما العناية بالمظهر فهي في يده، بل ومن الواجبات عليه التي لا

(١) الجهشياري، الوزراء والكُتّاب، ص٧٦.

(٢) يُنظر: صبح الأعشى، ٦٩/١-٧٣.

يُتسامح معه فيها لو قصَّر، وفي هذا نقل ابن عبد ربه عن إبراهيم بن محمد الكاتب قوله: "من كمال آلة الكتابة أن يكون الكاتب نقيَّ الملبس، نظيف المجلس، ظاهر المروءة، عَطِر الرائحة .... ولا يكون مع ذلك فضفاض الجثة، متفاوت الأجزاء، طويل اللحية، عظيم الهامة، فإنهم زعموا أن هذه الصورة لا يليق بصاحبها الذكاء والفطنة"(١). وتعرَّض أبو حيان التوحيدي إلى هذا الجانب مشترطاً على الكاتب أن يكون "نظيف الثوب، لطيف المركب، ظريف الغلام، رقيق الحواشي، ترف الأطراف... "(٢). وما لم يكن الكاتب متسماً بهذه الصفات كان في ذلك دلالة على نقص فيه، وربما كان طارداً له عن العمل في صنعة الكتابة، فالسلاطين –والخلق جميعاً– يرتاحون لصاحب الصورة الحسنة في خَلقْه وملبسه، وينفرون من خلافها. وإذا ما وصل الكاتب إلى العمل في الكتابة مع قبح في الصورة فإن ذلك يكون موضع تعجُّبٍ لدخوله فيما لا يحق له الدخول فيه، وهو ما قاله أحمد بن الخصيب –فيما يرويه ابن عبد ربه– لرجل من الكُتّاب فَدْم المنظر، مضطرب الخَلْق، طويل العثنون: "لإن يكون هذا فنطاس مركب أشبه من أن يكون كاتباً"(٣).

وحيث كان جمال الخَلْق –كما تقدم القول– شأناً خارجاً عن إرادة الكاتب فإن بعض المصنفين لم يشترطه فيه، بل وزاد على ذلك بالتقليل من أهمية الملبس والعناية بالمظهر، كالقلقشندي الذي يقول: "وبالجملة ففصاحة اللسان، وقوة البيان والتقدم في صناعة الكتابة هو الذي يرفع الرجل ويعظِّمه دون أثوابه البهية وهيئته الزاهية "(٤). ولا يُدرى كيف يصح هذا القول في حق كاتب يدخل على السلطان ويجالسه ويحاوره إلا إن كان يُقصد به الكاتب الذي لا يعمل في دار الخلافة، وهذا احتمال غير مرجَّح لأن

(١) العقد الفريد، ٤/١٦٢.

(٢) الحموي، ثمرات الأوراق، ص٣٩٥.

(٣) العقد الفريد، ٤/١٦٣.

(٤) صبح الأعشى، ١/٦٨.

المصنفين فيما يظهر كانوا يتجهون بحديثهم في هذا الشأن إلى كُتّاب السلاطين تحديداً.

١٢- الذكاء وحدة الذهن

وهذه الصفة في الكاتب لم يختلف فيها المصنفون، لكون السلطان لايريد في عمله كاتباً قاصر النباهة والفهم يُكثِر مراجعته واستفهامه، وهذا طبع في الملوك أشار إليه الثعالبي في خبر يرويه عن عبد الملك بن مروان حين دخل عليه الشعبي، وفيه أن الخليفة غضب على الشعبي لأنه استفهمه مرة، وطلب منه الإعادة مرة أخرى، فقال له: إن الملوك لا يُستفهمون ولا يُستعادون[١]. ومن هنا وجب أن يكون الكاتب حادَّ الذهن حيّ العقل، يفهم بالوحي والإشارة، وتغنيه اللمحة عن التصريح، ويستجيب لما يتطلبه الموقف قبل أن يُطلب منه، ويكتفي بنظرات السلطان وإشاراته لمعرفة أمره ونهيه وهذه صفة عسيرة تعز في الكُتّاب، فمقادير العقول مقسومة بين الخلق وليس لأحد إلا ما وُهِب. قال أحد الشعراء معبراً عن هذه الصفة في الكاتب:

عليكَ بكاتبٍ لبقٍ رشيقٍ زكيٍّ في شمائله حرارهْ

تناجيه بطرفكَ من بعيدٍ فيفهم رَجْعَ لحظِكَ بالإشارهْ[٢]

وللقلقشندي نص في اشتراط هذه الصفة في الكاتب يقول فيه: "ينبغي أن يكون الكاتب أديباً، حادَّ الذهن، قوي النفس، حاضر الحس، جيد الحدس"[٣]. وبهذا يتجلى أن الكمال في شخصية الكاتب عزيز، وأن التفاوت بينهم ظاهر في صنعة الكتابة، وأن مقدار ما يتحلون به من الصفات مختلف بحسب الاستعداد الذهني والعقلي، أو بحسب التقدير الإلهي، ولعل هذه الصفة توضح قدر صعوبة صنعة الكتابة، وقدر المشقة التي تجدها دار الخلافة في الحصول على كاتب يليق بها في عقله وعلمه وخَلْقه وخُلُقه كما

---

(١) يُنظر: آداب الملوك، ص٢٣٠.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ١٦٣/٤.

(٣) صبح الأعشى، ٦٧/١. ويُنظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ١٦٢/٤.

أنها من جهة أخرى تجلي أن التميز في الكتابة لا يكون بالخط والقلم، بل بأشياء أخرى تمدها بالقوة والكمال، منها ما يكون فطرة، ومنها ما يكون اكتساباً.

١٣- العلم بالعربية

لا ينفتح باب الكتابة للكاتب إلا بعد إحاطته بفروع علم العربية وفنونها من النحو والبلاغة والصرف ومعرفة الألفاظ وجيد المعاني وأسرار التركيب وتمييز الحسن من الرديء، وإجادة هذا الأمر تستلزم من الكاتب استعداداً للتعلم وإقبالاً عليه، كما تتطلب منه أيضاً حساً لغوياً مهيأً للنمو بتراكم الخبرة، ومداومة الكتابة، وإجهاد العقل في الموازنة بين النظائر، وتقليب الفكر لتمييز الألفاظ، وفك أسرار التركيب لاكتساب القدرة على نظم المعاني. وهذا الأمر لا يُتحصّل عليه دفعة واحدة بل شيئاً فشيئاً مع مرور الأيام وتنامي الحس الذي يحتاج إلى صبر ومجاهدة لامتلاكه.

وتبدو لغة اشتراط هذه السمة في الكاتب قوية عند بعض المصنفين كابن قتيبة الذي صرَّح في مقدمة مصنَّفه (أدب الكاتب) أن اشتراط إحاطة الكاتب بعلم العربية أصل لا يحتاج إلى تأكيده، وأن الكاتب -في رأيه- لا يجوز له مسك القلم قبل التمكّن من العربية، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك بالتنبيه الصريح على أن مصنَّفه هذا ليس لمن امتلك أدوات الكتابة الحسية فقط كالقلم والدواة، بل لمن امتلك أطرافاً من علوم العربية، فهؤلاء في رأيه هم المؤهلون للنظر في مصنفه والاستفادة مما فيه، أما من لم يُحِطْ بأصول العربية وعلومها فهم خارج دائرة اهتمامه لافتقادهم للقاعدة التي تتأسس عليها صنعة الكتابة، يقول: "وليست كتبنا هذه لمن لم يتعلق من الإنسانية إلا بالجسم، ومن الكتابة إلا بالاسم، ولم يتقدم من الأداة إلا بالقلم والدواة، ولكنها لمن شدا شيئاً من الإعراب فعرف الصدر والمصدر، والحال والظرف، وشيئاً من التصاريف والأبنية..."[1].

وإذا كان بقية المصنفين لم يتشددوا في هذا الشرط تشدد ابن قتيبة فإنهم لم يبعدوا عنه، لكونهم جعلوا شرط العلم بالعربية على رأس ما يجب على الكاتب تعلمه

(١) أدب الكاتب، ص٩.

فأبو جعفر النحاس جعله أول أدوات الكتابة[1]، ووضعه أبو هلال العسكري في بداية آلات الكتابة قائلاً: "ينبغي أن تعلم أن الكتابة الجيدة تحتاج إلى أدوات جمة وآلات كثيرة من معرفة العربية لتصحيح الألفاظ وإصابة المعاني"[2]. وجعل ابن الأثير علم العربية من النحو والتصريف واللغة على رأس قائمة الآلات الثمان التي لا غنى للكاتب عنها[3]. وبهذا القدر من عناية المصنفين بعلم العربية تتضح محوريته في عدة الكاتب، ويتأكد أن الاتجاه إلى الكتابة بدونه لا يستقيم إطلاقاً، ولاسيما مع ما عُرف عنهم في تلك العصور الزاهرة من العناية بسلامة النحو وشدة كراهتهم للحن، وجعلهم العثرات في هذا الجانب سبة على الكاتب وعاراً على المكتوب منه.

١٤- الإخلاص للسلطان وصدق الولاء له

واضح أن هذه الصفة لا علاقة لها مباشرة بصنعة الكتابة نفسها، لكنها مشروطة على الكاتب الذي يعمل للسلطان في ديوان الخلافة، وهي من السمات الشخصية غير الوظيفية التي تُطلب في الكاتب حتى يُستأمن في دار السلطان، ويُستوثق منه عند الإفضاء إليه، أو السماع عنه، أو قبول خبره أو رأيه أو نصحه، ومتى بدا من الكاتب ضعف في الولاء، أو تخوُّن للعمل، أو غش للسلطان كان إلى الهلكة أقرب، ولن ينفعه ما لديه من علم كتابي حتى ولو كان فيه عَلَماً، روى ابن قتيبة أن أبرويز قال لكاتبه: "اكتم السر، واصدق الحديث، واجتهد في النصيحة، واحترس بالحذر، فإن لك عليَّ ألا أعجل بك حتى أستأني لك، ولا تدعنَّ أن ترفع إلي الصغير فإنه يدل على الكبير، ولا تكتمن الكبير فإنه ليس شاغلي عن الصغير"[4].

---

(١) يُنظر: صناعة الكُتّاب، ص٢٦.

(٢) يُنظر: الصناعتين، ص ١٥٤، و: ص٢١.

(٣) يُنظر: المثل السائر، ٢١/١.

(٤) عيون الأخبار، ٤٥/١.

ونبَّه عبد الحميد الكاتب الكُتّاب في رسالته إليهم على هذه الصفة المهمة بقوله: "وليكن الرجل منكم على من اصطنعه واستظهر ليوم حاجته إليه أحدب وأحوط منه على أخيه وولده، فإن عرضت في العمل محمدة فليُضِفْها إلى صاحبه، وإن عرضت منمة فليحملها من دونه"[1]. فعبد الحميد يطلب من الكُتّاب مستوى رفيعاً من صدق الولاء يصل بهم إلى حد تهميش الذات لأجل من يعملون له بحمل الزلات دونه، وإسناد المحامد إليه وفوق ذلك كله تقديمه على الأخ والولد. ويجب ألا يغيب عن الذهن أن هذا القول من عبد الحميد صادر عن تجربة وممارسة، ووقوف على تأثير صدق الولاء في الدنو من السلطان ونيل الرفعة عنده، والحظوة لديه.

١٥- الانتماء إلى أرفع طبقات الناس

انفرد ابن خلدون من بين كل من صنف في موضوع الكتابة والكُتّاب باشتراط هذه الصفة في الكاتب، إذ اشترط أن يكون الكاتب "من أرفع طبقات الناس، وأهل المروءة والحشمة منهم، وزيادة العلم وعارضة البلاغة". ثم فسر علة هذا الاشتراط بقوله: "فإنه مُعرَّضٌ للنظر في أصول العلم لما يعرض في مجالس الملوك ومقاصد أحكامهم من أمثال ذلك، مع ما تدعو إليه عشرة الملوك من القيام على الآداب والتخلق بالفضائل"[2]. وبهذا تتجلى علة هذا الاشتراط ويتضح معناه، فالطبقة التي يشترط ابن خلدون انتماء الكاتب إليها ليست طبقة بالمفهوم الاجتماعي أو القبلي، بل هي بالمفهوم العلمي والأخلاقي، أي أن بإمكان كل كاتب الانتساب إليها متى ما استوفى ضروراتها.

إن مجموع تلك الشروط والصفات الواجبة في الكاتب هو بمنزلة خطة إرشادية تسوقه إلى اعتلاء درجة رفيعة على سلم الكتابة، وتهيئة إلى أن يكون جليساً للسلطان، مختصاً به، مطَّلعاً على أسرار مملكته، متمتعاً بالرفعة والحظوة. وكان

---

(١) الجهشياري، الوزراء والكُتّاب، ص ص ٧٥-٧٦.

(٢) المقدمة، ٦٨١/٢.

المصنفون في هذا الباب على ثقة من نجاح الكاتب متى ما جمع تلك الشروط والسمات، وعلى إجماع أيضاً من أن التهاون في تحصيلها غير مقبول، وأن التركيز على بعضها دون بعض مضر بتمام آلة الكتابة، وهذا ما نص عليه ابن عبد ربه بعد أن ساق جملة من آلات الكاتب أعقبها بقوله: "فإذا اجتمعت للكاتب هذه الخلال، وانتظمت فيه هذه الخصال فهو الكاتب البليغ، والأديب النحرير، وإن قصّرت به آلة من هذه الآلات، وقعدت به أداة من هذه الأدوات، فهو منقوص الجمال، منكسف الحس، مبخوس النصيب"(١).

- توجيهات للكُتّاب:

ضمَّتْ مصنفات المتقدمين في باب الكتابة ألواناً من الإرشادات للكُتّاب تساعدهم على تجويد صنعتهم وإتقانها، وربما يُفهم من تعرضهم لهذا الشأن أن وظيفة الكتابة صارت جاذبة لأصنافٍ من البشر بما تنطوي عليه من مزايا سلطانية أغرت بالتسابق إليها، وربما إقحام النفس فيها دون إلمام بأصولها، ولا إدراك لفنونها، الأمر الذي نتج عنه ضعف في مستوى المنتسبين إلى الكتابة ممن دخلوها طمعاً في غنائمها وهو ما ساق عدداً من العلماء المصنفين المهتمين بالعربية وبلاغتها إلى وضع ضوابط للكتابة، وإرشادات تعين المتعلقين بها على أن يقِفوا على أرض صلبة، ويتعرفوا على الطرق التي يجب عليهم التزامها لتجويد كتابتهم. وفيما يلي مستخلص ما أود عه المصنفون في مؤلفاتهم مما يدخل في باب التوجيهات.

١- استحضار المعنى واختيار اللفظ

ينبغي للكاتب تصيُّد المعنى في ذهنه، وانتقاء ما يناسبه من اللفظ قبل الإقدام على صياغته، إذ إن بعض الكُتّاب يهجم على الورق هجوماً فيدوّن ما يريد دون تأمل ولا جهد في الموازنة والاختيار، قال أبو هلال العسكري: "إذا أردتَ أن تصنع كلاماً فأخطِرْ معانيه ببالك، وتنوَّق لها كرائم اللفظ"(٢).

---

(١) العقد الفريد، ٤/١٦٣.

(٢) الصناعتين، ص١٣٣.

٢ - الإقبال ساعة النشاط والإمساك ساعة الفتور

وذلك لأن النفس ساعة نشاطها تنفتح لها مغاليق الكلام، وتنقاد إليها أعنَّة القول، وتجد من الفكر عطاء، ومن القلم سلاسة، وبضدّ ذلك تكون في ساعات الضيق والضجر، ولو ذهب الكاتب إلى إكراه نفسه على الكتابة في هذا الظرف لوجد منها نفوراً وتفلُّتاً، وإن استجابت لإكراهه لم تعطه إلا ضعيف القول وبارد اللفظ والمعنى، قال أبو هلال العسكري موجِّهاً الكاتب: "واعمله ما دمتَ في شباب نشاطك، فإذا غشيك الفتور، وتخوَّنك الملال فأمسك"(١).

٣ - تحرّي الأجود وعدم اعتماد أول صيد الذهن

يتفاوت الكُتّاب في التعبير عن المعنى الواحد بحسب ما لديهم من غزارة الفكر ووفرة المعاني وسعة المعجم، ومدى جَلَدهم على محاورة النفس والإلحاح على الذهن لاستقاء الأجود، هذان المعياران هما أبرز أسباب التفاوت في جودة المنتج الكتابي بين الكُتّاب، وقد وردت إشارات المصنفين إلى هذا الأمر منسوبة إلى بعض الكُتّاب الذين عرفوا معاناة الكتابة، وما يمر به الداخل في أوديتها من حقول المعاني والألفاظ التي تتطلب تروّياً في الاختيار، وتمهلاً في انتقاء الأفضل، وعدم التسرّع بأخذ ما على سطح الذهن. وفي بعض الأحيان تزدحم المعاني وتتكاثر الألفاظ على الكاتب فيختلط عليه الأمر حتى ربما حار فيما يصنع، وفي هذه الحال يتحدث العتابي عن تجربة له تبين ما يجب على الكاتب فعله في هذا الظرف، يقول: "إني لما تناولتُ القلم تداعت علي المعاني من كل جهة، فأحببتُ أن أترك كل معنى حتى يرجع إلى موضعه، ثم أجتني لك أحسنها"(٢). وروى أبو بكر الصولي أن قلم ابن المقفع كان يقف كثيراً فقيل له في ذلك، فقال: "إن الكلام يزدحم في صدري فيقف قلمي لتحيُّره"(٣).

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٣.

(٢) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ١٦٥/٤.

(٣) الصولي، أدب الكُتّاب، ص١٥٨.

٤ – وَضْعُ كل لفظة في موضعها

وهذا يُعدُّ مؤشراً على بلاغة الكاتب وتمكّنه، لأن لكل كلمة موضعاً في السياق لا يصح غيرها فيها، وربما تأدَّى المعنى بغيرها ولكن بلا رونق ولا بهاء. ولا يصل الكاتب إلى منزلة التمييز بين الألفاظ، والقدرة على اكتشاف الفروق بينها، وتقديم أحدها على مرادفاته إلا مع كثرة الممارسة ومداومة معاناة الكتابة، وحسبنا دلالة على أهمية هذه المسألة أن ابن عبد ربه جعل التمكّن منها شرطاً لاستحقاق وصف الكاتب، يقول: "فإن الكاتب إنما يصير كاتباً بأن يضع كل معنى في موضعه، ويعلق كل لفظة على طبقتها من المعنى"(١).

٥ – اقتناص المعاني من أقوال الناس ومحاوراتهم

هذا التوجيه للكاتب يعني أن عملية الكتابة يجب أن تكون شُغْلاً مستمراً له حتى وإن لم يكن يمارسها في كل لحظة، وذلك بأن يكون متأهباً لاصطياد ما يعرض له في أحاديث الناس، فاتحاً قلبه وأذنيه لجمع ما يمكن أن يستفيد منه في كتابته، وسبب ذلك يوضحه ابن الأثير في قوله: "فإنه لا يعدم مما يسمعه منهم حكماً كثيرة، ولو أراد استخراج ذلك بفكره لأعجزه"(٢).

٦ – المبادرة إلى تقييد حَسَن الألفاظ

تقدم القول بأن على الكاتب أن يكون دائم اليقظة لما يعرِض له مما يستحق توظيفه في كتابته، وهذا يتطلب منه المسارعة إلى تقييد النفائس التي تمر به وعدم الاغترار بجدوى إيداعها في الذاكرة، لأنها ستكون معرضة للانفلات، ومعلوم أن شوراد الذهن عصية على القبض، قال أبو هلال العسكري مؤكداً هذا: "فإذا مررتَ بلفظ حسن

---

(١) العقد الفريد، ٤/١٧٤.

(٢) المثل السائر، ١/٧٢.

أخذتَ برقبته.... وتحذّر أن يسبقك، فإنه إن سبقك تعبتَ في تتبّعه، ونصبتَ في تطلّبه ولعلك لا تلحقه على طول الطلب، ومواصلة الدأب"[1].

٧ - ترك التوعر والتعقيد

وذلك لأن الغاية من الكتابة هي الإفهام، ولذا وجب أن يسلك الكاتب أيسر طريق يوصله إلى غرضه، ويجافي كل مسلك يحول دون هذا الهدف، أو يجعل المعنى غامضاً والغرض ملتبساً. وقد كره جماعة المصنفين أن يميل الكاتب إلى وعر الألفاظ ومستغلق المعنى، وعدوا ذلك عيباً، قال أبو هلال العسكري: "وإياك والتوعر، فإن التوعر يُسْلِمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويشين ألفاظك"[2].

٨ - تحاشي اللحن

وهذا لا يكون إلا بإحكام علم النحو وضبط مسائله وأبوابه، وليس توجيه الكُتّاب إلى تحاشي اللحن لمجرد تحقيق سلامة الكتاب، بل لما في اللحن من العيب والمذمة على صاحبه، وتسببه عليه بالإقصاء عن وظيفة الكتابة وإخراجه من زمرة الكُتّاب، ولاسيما أن الخلفاء والسلاطين كانوا يأنفون من اللحن جداً ويحاسبون عليه، ولا يتوسعون في المسامحة فيه، يُروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ لحناً في كتاب وَرَدَه من أبي موسى الأشعري، فكتب له: "قنّع كاتبك سوطاً"[3]. ومثله ما رُوي عن المأمون حين وَرَدَه كتاب من إسحاق بن إبراهيم جاء فيه: "(وهذا المال مالاً يجب على فلان)، فخطَّ المأمون على (مالاً) ووقَّع بخطه في حاشية الكتاب: أتكاتبني بلحن يا إسحاق؟ فاشتدَّ ذلك عليه..."[4].

---

(١) الصناعتين، ص١٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٣٤.

(٣) الصولي، أدب الكُتّاب، ص١٢٩.

(٤) المصدر السابق، ص١٢٩.

وكان علم النحو من العلوم الأصيلة في عصور الخلافة، يُقبل على تعلمه الناس على اختلاف طبقاتهم، حرصاً على سلامة اللسان، واستشناعاً للحن، ويتضاعف هذا الحرص في الكتب الصادرة عن دار الخلافة، ولذا تكرر حث المصنفين وعلماء اللغة على تعلم النحو، والتأكيد على الكُتّاب خاصة فيه، مع بيان فضائله تحفيزاً لهم على الإقبال عليه، وقد قيل إن من فضائله أنه يزيد في شرف الشريف، ويرفع من قدر الخسيس، ويجرّئ على المنطق، ويدني من السلطان(١).

وجاء عند القلقشندي أن "اللحن قبيح في كبراء الناس وسراتهم، كما أن الإعراب جمال لهم، وهو يرفع الساقط من السَّفِلَة، ويرتقي به إلى مرتبة تلحقه بمن كان فوق نمطه وصنفه"(٢). وبذا يتضح أن أهمية النحو للكاتب لا تنحصر على كونه متطلباً لجودة الكتابة فحسب، بل إن له نفعاً متعدياً يطال الكاتب نفسه بتقريبه إلى السلاطين، ونيله الحظوة عندهم، والرفعة على أقرانه ومنافسيه.

وتشهد مؤلفات المصنفين في باب الكتابة أن الكُتّاب كانوا يتنافسون على تعلم النحو إيماناً منهم بأنه أحد المفاتيح التي لا يدخل الكاتب إلى زمرة الكُتّاب إلا بها، قال أبو جعفر النحاس: "وقد كان الكُتّاب فيما مضى أرغب الناس في علم النحو، وأكثرهم تعظيماً لأهله" (٣)، وربما كان أشد باعث لهم على ذلك ما علموه من عظيم عناية الخلفاء والسلاطين بسلامة النحو وأَنَفَتهم من اللحن، حتى روي أن المأمون كان: "يتفقّد ما تكتبه الكُتّاب، فيُسقِط من لَحَنَ في كتابته، ويحط مقداره، ويرفع من كان معرباً"(٤). إذن فالقضية لا تقتصر على حرص السلاطين على صحة الإعراب فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى كون ضعف نحو الكاتب مهدداً لاستمراره في عمله في دار السلطان،

---

(١) يُنظر: الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي (جدة: دار المدني، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ص٩٦.

(٢) صبح الأعشى، ١٦٩/١.

(٣) صناعة الكُتّاب، ص٣٠.

(٤) الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ص١٣٠.

فربما تسبب في طرده من العمل في الديوان لكون السلاطين يترفعون عن إرسال كتب بإمضائهم تتضمن لحناً استعابةً لذلك، بل ويرون كاتب اللحن منقصة على دار الخلافة تستلزم سرعة التخلص منه، كما جاء في خبر عن زياد بن أبيه أنه "دخل يوماً ديوانه فوجد فيه كتاباً وفيه: (ثلاثة دِنان)، فقال: من كتب هذا؟ فقيل: هذا الفتى فقال: أخرجوه من ديواننا لئلا يفسده، وامحُ هذا واكتب: (آدُن)"[1]. وما دام الأمر كذلك فلم يكن مستغرباً ما قاله أبو جعفر النحاس: "فكان الكُتّاب يتثابرون على ما يأخذون من النحو لما كان الرؤساء يتفقدون هذا منهم"[2].

٩ – الحرص على التجويد حتى في غير المهم من الكتب

والهدف من هذا التوجيه أن تكون الجودة مبدأً لا يتسامح الكاتب مع نفسه فيه وأن تكون هي غايته ومبتغاه في كل ما يكتب مهما كانت درجة أهميته، لأن الكاتب متى ما تهاون في محور الجودة، أو تساهل فيها في كتب لا يراها ذات بال، فإن هذا الداء ربما امتدَّ حتى غلب عليه فصار يميل إلى التهاون حتى مع ما يستلزم درجة رفيعة من الإجادة، ولذا وجب على الكاتب أن يجعل الحرص على التجويد مبدأً لا يحيد عنه مهما كان نوع ما يكتب، ومهما كانت أهميته. يروي أبو هلال العسكري في هذا الإطار موقفاً لأحمد بن يوسف حين أمره المأمون بالكتابة إلى النواحي في الاستكثار من القناديل في المساجد في شهر رمضان، وبرغم أن هذا الموضوع لا يُعدُّ من شؤون الخلافة المهمة المتصلة بالجند أو الخراج أو أرزاق الناس أو غيرها من شؤون الدولة، فإنه –فيما يرويه عن نفسه– ظل يقلب فكره ويستحث ذهنه لكتابة شيء يليق أن يصدر باسم الخليفة حتى فُتح عليه فيه بعد جهد[3].

---

(١) الجهشياري، الوزراء والكُتّاب، ص٢٥. والخبر برواية مغايرة عند الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ص ص ١٣٠–١٣١.

(٢) صناعة الكُتّاب، ص٣٦.

(٣) يُنظر: الصناعتين، ص٢٣.

١٠- المجانسة بين لغة الكِتاب وفَهْم المعنيين به

وهذه الوظيفة في الكتابة يجب أن تكون حاضرة في ذهن الكاتب في أثناء ترتيب قوله، بادية فيما يصدر عنه، لأن مراعاة مقتضى الحال أصل من أصول البلاغة والمعنيُّ بهذا أن يستحضر الكاتب في ذهنه لحظة الكتابة حال من يكتب إليهم فيحدد ما يناسبهم من الألفاظ والمعاني وتركيب الكلام بحسب قدرتهم على الفهم، وتمكُّنهم من بلاغة القول، فليس كل المكتوب إليهم على طبقة واحدة من الإدراك، فللفصيح ضرب من الكلام عند الكتابة إليه تباين ذلك الذي للعامي، قال قدامة بن جعفر في حديث توجيهي للكُتّاب: "لا يستعمل -[أي الكاتب]- ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة، ولا كلام الملوك مع السوقة، بل يعطي كل قوم من القول بمقدارهم، ويَزِنهم بوزنهم، فقد قيل: لكل مقام مقال"(١). وقد أكثر العسكري من تأكيد هذه المسألة في مواضع عدة من كتابة الصناعتين، فقال في أوله: "ومدار الأمر على إفهام كل قوم بقدر طاقتهم، والحمل عليهم على قدر منازلهم"(٢)، ثم كرر الإشارة إليها في موضع ثانٍ فقال: "فالواجب أن تُقسَّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيُخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه فتذهب فائدة الكلام"(٣)، ثم علامرة ثالثة إلى هذه المسألة نفسها مستشهداً بعمل النبي صلى الله عليه وسلم بها في كتبه فحين كتب إلى أهل فارس جعل الألفاظ في غاية التسهيل ليفهمها من له أدنى علم بالعربية، وحين كتب إلى قوم من العرب فخّم اللفظ(٤). وانتقل العسكري بعد ذلك إلى مواضع من القرآن الكريم لإبراز تفاوت الآيات بحسب تفاوت المخاطَبين، فما يكون خطاباً للعرب والأعراب يُبنى على الإشارة والوحي، وما يكون لبني إسرائيل يأتي مبسوطاً

---

(١) نقد النثر، ص٩٦.

(٢) الصناعتين، ص٢٠. وهو بنصه عند الجاحظ، في البيان والتبيُّن، ٩٣/١.

(٣) المصدر السابق، ص٢٩.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ص ص١٥٤-١٥٥.

مكرراً لبعد فهمهم وتأخر معرفتهم[1]. ولا شك أن تكرار العسكري التأكيد على هذا التوجيه للكاتب دليل على أهميته في صنعة الكتابة، وكونه أحد الأسباب الرئيسة لفهم مضمون الكتاب، ومعلومٌ أن الكتب لم تدوَّن إلا بقصد الإفهام، ومتى ما فات هذا المقصد فقد الكتاب أهميته.

١١- تعلُّم ما يُحتاج إليه من اللغات الأخرى

وهذا التوجيه للكُتّاب لم يردْ -حسب ما وقفت عليه- إلا عند القلقشندي، ربما بسبب تأخر زمانه وانحسار دائرة العربية وتراجعها عن مرتبة الصدارة، واللافت أن القلقشندي يجعل باعثه على هذا القول حواراً قصيراً وقع بين النبي صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت، وبرغم أن هذا الحوار الذي يستند عليه كان متاحاً لكل من صنف قبله في باب الكتابة إلا أنهم لم يقفوا عنده، ولم يكن باعثاً لأيٍّ منهم على حثّ الكُتّاب في أزمنتهم على تعلم لغات أخرى، ربما بسبب استغناء الكُتّاب عن ذلك بفشوّ العربية وطغيانها على اللغات الأخرى. والحوار المعني هنا هو سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم زيدَ بنَ ثابت: أتحسن السريانية؟ فإنه يأتيني كتب بها، قال: لا، قال: فتعلَّمْها قال زيد: فتعلمتُها في سبعة عشر يوماً، فكنتُ أجيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقرأ كتب يهود إذا وردتْ عليه"[2].

ويسوق القلقشندي الدافع الذي يحمل الكُتّاب على تعلم لغة أخرى بقوله: "لايخفى أن الكاتب يحتاج في كماله إلى معرفة لغة الكتب التي تردُ عليه لملِكه أو أميره ليفهمها ويجيب عنها من غير اطلاع ترجمان عليها، فإنه أصْون لسر مُلْكه، وأبلغ في بلوغ مقاصده"[3]. إذن فالداعي إلى تعلم لغة أخرى هو حفظ أسرار الدولة، وعدم إشراك طرف ثالث بين الكاتب والخليفة في قراءة الكتب الواردة إليه والرد عليها. ومع أن هذا

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ص١٩٣.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ١٦٥/١.

(٣) المصدر السابق، ١٦٥/١.

الهدف هو أصل من أصول أي مملكة، تشترك فيه الممالك في زمن القلقشندي وممالك الأزمنة قبله، فإن انفراده بحث الكُتّاب عليها آتٍ –فيما يُرجّح– من كثرة الكتب الأعجمية التي كانت تَرِدُ الدولةَ العربيةَ في زمانه، وتراجع نفوذ لغة العرب.

١٢– التهيؤ لصعوبة صنعة الكلام

أشار بعض المصنفين إلى هذا الأمر إشارة ضمنية، وساقوا بعض الأخبار عن كُتّاب مشاهير كانوا يجدون مشقة بالغة عند مباشرتهم الكتابة، حتى ربما لم ينفتح لهم باب القول، مع ما هم عليه من التمكن من العربية والتبحر في علومها. والغاية من إيرادهم هذه الأخبار أن يعلم القاصد إلى الكتابة أنها عمل عسير ربما عجز عنه أهله المختصون به في حالات تَعْرِضُ لهم، وذلك ليتهيأ الكاتب لهذه الصعوبة بما تستلزمه من العدة، ويجمع لها ما تتطلبه من الأدوات، ويعلم أن القلم والدواة يطيق حملها الصبي والجاهل والمعتوه، أما تخير اللفظ وانتقاء المعنى ونظم الكلام فلا يقدر عليه إلا أفذاذ الكُتّاب، فلا يتوهم الكاتب أن كل ما سطرته يده سيكون مقبولاً حتى ولو كان في نظره كذلك، بل وحتى لو كدّ خاطره فيه وأتعب فكره لأجله، فللكتابة الأصيلة سمات لا تتحقق إلا بعد المجاهدة والمصابرة وكثرة المران والممارسة، وقد يسعفه ذهنه حيناً، ويضنّ عليه حيناً آخر، فهذا أبو العباس المبرد العالم الشهير يتحدث عن نفسه قائلاً: "لا يخفى عليّ مشتبه من الشعر والنحو والكلام المنثور والخطب والرسائل، ولربما احتجتُ إلى اعتذار من فلتة أو التماس حاجة فأجعل المعنى الذي أقصده نصب عيني ثم لا أجد سبيلاً إلى التعبير عنه بيد ولا لسان"[1].

١٣– العناية بصحة الإملاء وسلامة رسم الكلمات والحروف

يبدو أن هذا التوجيه للكُتّاب نابع مما لمسه المصنفون والغيورون على العربية من ضعف وتردٍّ في لغة الكُتّاب، ولاسيما بعد أن صارت طريقاً إلى الثراء والحظوة السلطانية فتنافس عليها المتنافسون، وادعى الانتساب إليها أدعياء عليها فظهرت آثار الضعف

(١) العسكري، الصناعتين، ص١٥٤. ويُنظر: ابن الأثير، المثل السائر، ٨٨/١–٨٩.

الإملائي والأخطاء الكتابية، فهذا أبو جعفر النحاس يشتكي من حال بعض كُتّاب زمانه الذين يقعون في أخطاء فاحشة حتى كثرت لديهم فصارت مألوفة بينهم لا يستنكرونها، يقول: "واصطلحوا على ما لا يجوز، وعلى الخطأ الفاحش"(١)، ويجعل السبب الرئيس لفشو الأخطاء الإملائية بين الكُتّاب هو دخول من ليس من أهلها فيها يقول: "حتى دخل فيهم من لا يستحقون هذا الاسم فصعب عليه باب العدد فعابوا من الإعراب الحساب، وبَعُد عليهم معرفة الهمزة التي ينضمُّ أو ينفتح ما قبلها، أو حركتها وحركة ما قبلها ..... ولم يفرّقوا بين ذوات الياء وذوات الواو، ولا بين الواو التي يثبُت بعدها ألف وبين الواو التي لا يثبت بعدها ألف..."(٢).

ولم تكن هذه الملحوظات الإملائية تفوت على بعض الخلفاء، حتى إن بعضهم لم يكن يتسامح فيما يمكن التسامح فيه مما لا يُعدُّ خطأً إملائياً متَّفَقاً عليه، كالخليفة عمر بن عبد العزيز حين كتب إليه عامله من مصر كتاباً فيه: (بسم الله الرحمن الرحيم) بغير سين لـ(بسم)، "فأمره بالقدوم عليه، ودفع إليه كتابه وقال: اجعل لـ(بسم) سيناً وارجع إلى مصرك"(٣). ويُروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب كاتباً لهذا السبب(٤).

١٤- البعد عن السجع

تفاوتت في هذه المسألة آراء المصنفين تفاوتاً بيّناً، حتى إنهم لم يختلفوا في شيء اختلافهم فيها، وقد جاء اختلافهم فيها على أربعة آراء: فمنهم من يرفض السجع بالجملة، ومنهم من يقبله بشرط الاقتصاد فيه، ومنهم من يتعصب له ويدعو إليه ومنهم من يميل إلى تخصيصه في موضوعات وأحوال محددة لا يحسُن في سواها.

---

(١) صناعة الكُتّاب، ص٣١.

(٢) المصدر السابق، ص٣٠-٣١.

(٣) الزمخشري، ربيع الأبرار، ٢٧٩/٣.

(٤) المصدر السابق، ٢٧٩/٣.

أما القائلون بكراهية السجع كله، فقد علَّلوا رأيهم هذا بارتباط السجع بالكهان وأنه أداة من أدواتهم الكتابية، وأن العرب لم تكن تسجع كتبها، وترى ذلك لوناً من التكلف المذموم، يقول الألوسي: "وكان من عوائد العرب في كتبهم أيام جاهليتهم إذا كتبوها نثراً لم يلتزموا فيها بالسجع بل أرسلوها إرسالاً، والسجع لم يلتزمه منهم إلا الكهان ..... وذلك لأنهم جُبِلوا على الميل إلى السهل من كل شيء، والنفرة من كل متكلف..."[1]. وهذا القول من الألوسي حتى وإن كان يتعلق بمرحلة تاريخية متقدمة سابقة لقيام الدول وتأسيس الدواوين في عصور الخلافة الإسلامية إلا أنه يعطي مؤشراً عاماً على نفور العرب عن تضمين هذه الحلية الكلامية في كتبهم، ربما لأنها تتنافى مع ما يتطلبه الكتاب السلطاني عادة من الحزم والجلال، كما أن ارتباطها بالكهان يعد صارفاً آخر عنها.

ودعا فريق ثانٍ من المصنفين إلى التجوُّز في السجع، بشرط عدم الإكثار منه، وهؤلاء لم يرفضوه بالجملة، لأنهم رأوا فيه لوناً من التفنن الذي يضفي شيئاً من الحسن على الكتابة، وفي هذا السياق يقول أبو هلال العسكري متحدثاً عن الرسائل والخطب: "ولا يلزمك فيها السجع، فإن جعلتها مسجوعة كان أحسن، ما لم يكن في سجعك استكراه وتنافر وتعقيد، وكثُر ما يقع ذلك في السجع، وقلّ ما يسلم إذا طال من استكراه وتنافر"[2]. إذن فباعث العسكري إلى وضع قيد للسجع هو خشية ما يسوق إليه من التكلف، وأن تتحول المعاني إلى خادمة للألفاظ لا أن تكون الألفاظ هي الخادمة للمعاني، وهذا هو الأصل المتبع، ومتى ما انقلب هذا الأصل بان في الكتابة الضعف والاختلال.

ويأتي ابن الأثير بعد قرنين من الزمان فيكسر هذا القيد الذي وضعه العسكري داعياً إلى السجع، وحاثاً عليه، ومزرياً على من عابوه أو تحفظوا فيه بأنهم لم يتأملوا المسألة

---

(١) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، ٣/٣٧٦.

(٢) الصناعتين، ص١٥٩.

جيداً، بل ويصرح بأن موقفهم الرافض له إنما يعود إلى عجزهم عن تركيب جمل مسجوعة، يقول: "وقد ذمه بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة، ولا أرى ذلك وجهاً سوى عجزهم أن يأتوا به، وإلا فلو كان مذموماً لما ورد في القرآن الكريم، فإنه قد أتى فيه الكثير، حتى إنه ليُؤتى بالسورة جميعها مسجوعة، كسورة الرحمن، وسورة القمر، وغيرها ،.... وقد ورد على هذا الأسلوب من كلام النبي صلى الله عليه وسلم شيء كثير أيضاً"[1].

ويجيء القلقشندي بعد هؤلاء جميعاً فينظر إلى قضية السجع من زاوية مختلفة تتعلق بهوية باعث الكتاب المسجوع، مجيزاً -بأسلوب يوحي بعدم الرضى الكامل- أن يَرِدَ في كتاب الأعلى منزلة إلى الأدنى منه منزلة، ولا يُقبل العكس، ثم ينتهي إلى أن الأوفق تخصيصه بموضوعات محددة يُستكره في غيرها، يقول: "ذكر بعض المتأخرين أن الكتابة بالسجع نقص في حق المكتوب إليه، وقضيته أنه لا يُكتب به إلا من الأعلى للأدنى، إلا أن الذي جرى عليه مصطلح كُتّاب الزمان تخصيصه ببعض الكتب دون بعض"[2].

والراجح في هذه المسألة، أن كتب السلاطين الصادرة عن ديوان الخلافة لا يليق بها أن تكون مسجوعة، لما يجب فيها من البناء على الجد والحزم، والمحافظة على جلال المُلْك، والنأي عن الحلي اللفظية والزخارف الكلامية المتكلفة، لتكون في الصدور أهيب وفي الأفئدة أوقع، وللامتثال أقرب، وهذا ما كان يختاره بعض الخلفاء البارزين ويؤيدهم عليه العلماء المشهورون، كالجاحظ الذي قال في سياق حديثه في هذه المسألة: "وقديماً كره ذلك أهل المروءة والأنفة، وأهل الاختيار للصواب والصدعن الخطأ حتى إن معاوية مع تخلفه عن مراتب أهل السابقة أملى كتاباً إلى رجل فقال فيه: لهوَ أَهْوَن علي

---

(١) المثل السائر، ١٩٥/١.

(٢) صبح الأعشى، ٣٠٧/٦.

من ذرَّة، أو كلب من كلاب الحرَّة. ثم قال: امحُ: من كلاب الحرة، واكتب: من الكلاب. كأنه كره اتصال الكلام والمزاوجة وما أشبه السجع، وأُري أنه ليس في موضعه"[1].

١٥- الحرص على الإيجاز

ينتشر موضوع الإيجاز على مساحة واسعة جداً في مصنفات المؤلفين القدماء الموضوعة في باب الكتابة، حتى إنه لم يكد يهمل الحديث فيه أحدٌ ممن صنف فيها، وذلك لما أدركوه من كونه أُسّاً في الكتابة الجيدة، وركيزة لا يتم حسن الكلام إلا به وكانت عنايتهم اللافتة بهذا الشأن آتية من استقرائهم للمروي عن العرب الأوائل في كتاباتهم ورسائلهم وخطبهم، وما لمسوه فيها من البناء على الإيجاز، والاستغناء بالإشارة عن التفصيل، والوحي عن البيان، ولذا قال الشريف المرتضى في صدر حديثه عن هذا الموضوع: "اعلم أن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام واطّراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره، ويعدون ذلك فصاحة وبلاغة"[2]. ويجعل ابن سنان الخفاجي الإيجاز شرطاً من شروط الفصاحة، ودليلاً على بلاغة المنشئ يقول: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام، حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس"[3]. ويؤكد الألوسي هذا الأمر مشيراً إلى أن خير كلام العرب ما كان مبنياً على الإيجاز، يقول: "خير الكلام لدى العرب ما أدى المقصود بكماله بلفظ وجيز وعبارة مختصرة، ومدار البلاغة عندهم على ذلك"[4]. ويقدم أبو جعفر النحاس معياراً يعين الكاتب على قياس مدى حضور الإيجاز في كتابته أو غيابه عنها، يرويه عن ابن المقفع

---

(١) رسائل الجاحظ، من رسالة: (مدح التجارة ونم عمل السلطان)، ٤/٢٥٣-٢٥٤.

(٢) أمالي المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت، ١٩٩٨م، نسخة مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٧٢هـ/١٩٥٤م)، ٢/٣٠٩.

(٣) سر الفصاحة، ص١٩٧.

(٤) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، ٣/٣٧٢.

بقوله في الإيجاز: "وهكذا مذاهب العرب وعاداتهم في العبارة، يميلون إلى أن تكون الألفاظ أقل من المعاني في المقدار والكثرة"(١).

وتتفق التعريفات المختلفة للبلاغة في عدد منها على أن الإيجاز هو أصل البلاغة وعلامتها، فهذا معاوية بن أبي سفيان يسأل صُحار العبدي: "ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز"(٢). ويوضح المفضل الضبي حقيقة الإيجاز -فيما يرويه الجاحظ- بأنه: "حذف الفضول وتقريب البعيد"(٣). ويعرّف ابن المقفع البلاغة بأنها الإيجاز(٤). وجاء في تعريف البلاغة عن جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي أنها: "الدلالة بالقليل على الكثير"(٥). وروى أبو جعفر النحاس أنه قيل لبعضهم: "ما البلاغة؟ قال: لمحة دالّة"(٦). وفي خبر مروي عن هارون الرشيد تعريف البلاغة بأنها: "الدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى"(٧).

ولأهمية هذا الأصل في الكتابة فقد أفاض المصنفون في الحديث فيه، وأكثروا من تأكيده لدرجة قد يُفهم منها بأن (الكتابة هي الإيجاز). وإنما كان هذا الاستنباط بالنظر إلى إلحاحهم عليه، وإدراكهم تأثيره في الكتابة، وهو تأثير لا يصنعه إلا كاتب يمتلك قدرة عالية على إدارة الكلام، ومهارة في تركيبه، وحساً رفيعاً في ربط بعضه ببعض مع الاحتفاظ بوضوح المعنى مع قلة اللفظ، وهذا لا يتأتّى إلا للصفوة من الكُتّاب. ولكون الإيجاز أمراً محموداً فقد حث جعفر بن يحيى كُتّابه عليه قائلاً لهم: "إن استطعتم أن تكون كتبكم كالتوقيعات فافعلوا"(٨). ورُوي عن بعض من لهم باع بصنعة الكلام حثٌّ

---

(١) صناعة الكُتّاب، ص٢٠٢.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيُّن، ٩٦/١.

(٣) الجاحظ، المصدر السابق، ٩٧/١. والخبر عند ابن عبد ربه في العقد الفريد، ١٧٩/٤، منسوب إلى أعرابي.

(٤) يُنظر: النحلس، صناعة الكُتّاب، ص٢٠٢.

(٥) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ١٧٩/٤.

(٦) صناعة الكُتّاب، ص٢٠٢.

(٧) النحلس، صناعة الكُتّاب، ص٢٠٣.

(٨) الصولي، أدب الكُتّاب، ص١٣٤، والنص عند العسكري في الصناعتين، ص١٧٣.

على الإيجاز بقولهم في سياق التوجيه: "لا تنفق كلمتين إذا كفتك كلمة"[1].ورأى بعض المصنفين في باب الكتابة أن الإيجاز أكثر عوناً على الفهم من الإسهاب، وذلك لأنه يعطيك قولاً موجزاً في لفظ قليل فيعينك على استجماع الذهن وتركيزه لا تشتيته في هذر من القول ربما استغلق معه المعنى، روى أبو هلال العسكري عن محمد الأمين قوله للكُتّاب: "عليكم بالإيجاز فإن له إفهاماً، وللإحاطة استبهاماً"[2].

وبسبب كل هذه المزايا في خاصية الإيجاز فقد صار أصلاً في الكتابة، وعلامة على بلاغة الكاتب وقدرته الفائقة على الإمساك بزمام اللغة والتحكم في صنعة الكلام، وكذلك فإن غياب الإيجاز عن نصوص الكاتب يعد من أعظم الأدواء، ومؤشراً على بلادة الكاتب بدليل قول أبي هلال العسكري: "وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل، وهما من أعظم أدواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة"[3].

١٦- إيضاح المعنى

وهذا من أوجب ما على الكاتب التزامه، لأن الغاية من كتابته هي الإفهام ونقل المعاني وبيان الأفكار، وما لم تتحقق هذه الغاية فإن الكتاب يفقد قيمته، ويصير جهداً ضائعاً، وعملاً لا نفع يُرجى من ورائه، بل ربما كان عدم إرساله بهذه الصورة أولى، لما يمكن أن ينتج عنه من إجهاد القارئ، وازدراء المرسِل، ولهذا شدَّد المصنفون في باب الكتابة على وجوب تحري وضوح المعنى وعدّوا ذلك شرطاً لفصاحة الكاتب وبلاغة كتابته، قال ابن سنان الخفاجي: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكرٍ في استخراجه، وتأمُّلٍ لفهمه"[4]، ويتضح تأكيد ابن سنان

---

(١) الصولي، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٢) الصناعتين، ص١٧٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٧٣.

(٤) سر الفصاحة، ص٢١٢.

على هذه السمة في الكلام بإيراده ثلاثة ألفاظ متتالية في معنى واحد: (واضحاً ظاهراً جلياً) ليُعلم قدر أهمية الوضوح في الكلام في نظره، وهو العالم العارف بأصول صنعة الكلام وما يجب تحريه فيه.

وإذا كان ابن سنان قد جعل الوضوح شرطاً للفصاحة فإن قدامة بن جعفر قد جعل الكلام الواضح هو أفصح الكلام، يقول: "أفصح الكلام ما أفصح عن معانيه، ولم يحوِج السامع إلى تفسير له"(١). ويؤكد أبو هلال العسكري على صفة الوضوح في الكلام فينعت ما عري من هذه السمة بأنه كلام مقصر، يقول: "والمقصر من الكلام ما لا ينبيك بمعناه عند سماعك إياه، ويحوجك إلى شرح"(٢)، ومن هذين النصين يتجلى أن معيار الوضوح في الكلام هو استغناء قارئه عن السؤال عن معناه، وعدم حاجته إلى إجهاد ذهنه لفهمه أو تكرار النظر فيه لاستجلاء المراد منه، ومتى ما كان إلى الفهم أسرع كان إلى الفصاحة أقرب.

وحتى لا يُفهم من كلام المصنِّفين في الدعوة إلى الوضوح بأنه حثّ للكاتب على المبالغة في التبسط في القول والانحدار بطبقة الكلام إلى حد ما يتشافه به الناس في مجالسهم وأسواقهم فقد نبّهوا على أمر مهم في هذا السياق وهو أن دعوتهم إلى إيضاح المعنى لا تتضمن دعوة إلى التسامح في مستوى الكلام، بل يجب أن يكون مع وضوحه وقرب معناه محافظاً على جلال الكتاب، عاكساً صورة جيدة عن لغة الكاتب وبلاغته، ولذا نص قدامة بن جعفر في سياق حديثه في هذا الباب على ألا يكون الكلام "ساقطاً ولا لألفاظ العامة مشابهاً"(٣)، ويعبر أبو هلال العسكري عن هذا القيد في اشتراط وضوح الكلام بما نصه: "وأما الجزل والمختار من الكلام فهو الذي تعرفه العامة

---

(١) نقد النثر، ص١٠٥.

(٢) الصناعتين، ص٣٦.

(٣) نقد النثر، ص١٠٥.

إذا سمعتْه، ولا تستعمله في محاوراتها"[1]، أي أن يكون الكلام مفهوماً، ومعناه واضحاً ولغته غير مستخدمة، وتركيبه غير مبتذل، والجمع بين هذين الطرفين لا يتأتى إلا للمَهَرة من الكُتّاب كعمرو بن مسعدة الذي يقول فيه الفضل بن سهل فيما يروي أبو هلال العسكري: "هو أبلغ الناس، ومن بلاغته أن كل أحد يظن أنه يكتب مثل كتبه، فإذا رامها تعذرت عليه"[2]، وإنما يتوهم الناس سهولتها بسبب وضوح معناها وسهولة تركيبها، هذا ما يظهر على سطحها، إلا أنها في العمق مربوطة ربطاً متخصصاً لا يطيق فك أسرارها والإتيان بمثلها إلا من هو على شاكلة كاتبها في مستوى القدرة على التحكم في صنعة الكلام ومهارة تركيبه.

والذي يبدو من مؤلفات المصنفين أن طائفة من الكُتّاب استحسنوا استغلاق المعنى، ورأوا أن في التعمية شكلاً من أشكال التعالم، وأن الكلام إذا كان واضحاً جلياً دلَّ على ضعف آلة الكاتب وقصور أدواته، وأمام هذه الفئة من الكُتّاب وقف بعض العلماء للتنبيه على خطأ مسلكهم انطلاقاً من فكرة محورية هي أن الغاية من الكلام الإفهام، ومتى ما تعسر الطريق إلى هذه الغاية فَقَدَ الكتاب قيمته، ولذا كانت تعليقات المصنفين على أصحاب هذه الطائفة وشيعتها لا تخلو من حدة وازدراء، يقول أبو هلال العسكري: "وقد غلب الجهل على قوم فصاروا يستجيدون الكلام إذا لم يقفوا على معناه إلا بكدّ ،.... ويستحقرون الكلام إذا رأوه سلساً عذباً وسهلاً حلواً، ولم يعلموا أن السهل أمنع جانباً، وأعز مطلباً، وهو أحسن موقعاً، وأعذب مستَمَعاً"[3].

ويقف ابن الأثير عند أصحاب هذه الطائفة فينعتهم بأنهم من (مدَّعي صنعة الكتابة) أي أنهم دخلاء عليها لا من أهلها الأصليين، وما داموا كذلك فإن اتجاههم نحو الاستغلاق والتعمية اتجاه شاذ لا يُلتفت إليه، يقول: "وقد رأيت جماعة من مدَّعي هذه

(1) الصناعتين، ص ص ٦٤-٦٥.

(2) المصدر السابق، ص٦١.

(3) المصدر السابق، ص٦٠.

الصناعة يعتقدون أن الكلام الفصيح هو الذي يعز فهمه، ويبعد متناوله ..... وهوبالضدمن ذلك لأن الفصاحة هي الظهور والبيان، لا الغموض والخفاء"[1]. وبهذا يتأكد أن الكتابة كلما كانت واضحة المعنى، بيّنة المراد، ذات ألفاظ سهلة مألوفة غيرمستخدمةمحققةً لمفهوم السهل الممتنع، كانت موصوفة بالفصاحة، شاهدة لكاتبها بالبلاغة.

١٧- التحرز من الحشو

الحشو في الكلام واحد من العيوب التي نبَّه عليها علماء البلاغة وصنعة الكلام، ودعوا الكاتب إلى إطالة التأمل في كتابته بحثاً عن مواضع الحشو فيهالإقصائها ويعرِّف ابن سنان الخفاجي الحشو بأنه: "لفظ يتميز عن الكلام بأنه إذا حُذف منه بقي المعنى على حاله"[2]. وكان تركيز بعض المصنفين على هذا الأمر آتياً من حرصهم على تحقيق فضيلة إيجاز الكلام والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه، ولكون الحشويورث ثقلاً في الكلام، وإرهاقاً للقارئ، وإشغالاً للكتابة بما هي مستغنية عنه، فقد حذر المصنفونمن الحشو، وهو الذي يسميه أبو هلال العسكري: فضول الكلام، يقول: "حذف فضول الكلام هو أن يُسقِط من الكلام ما يكون الكلام مع إسقاطه تاماً غير منقوص، ولا يكون في زيادته فائدة"[3]. ويتميز أبو هلال العسكري عن كل من تطرَّقوالهذا الموضوع وغيره من موضوعات الكتابة بإيراده الأمثلة على القواعد التي يسوقها، وهيلم تَرِدعند أحد غيره بمستوى ما وردت عنده من حيث الكثرة والتنوع، وتحت هذه القاعدة الكتابية أورد المثال التالي: "رُوي عن معاوية أنه قال لصحار العبدي: ما البلاغة؟ فقال: أن تقول فلا تخطئ، وتسرع فلا تبطئ، ثم قال: أقِلْني، هو ألا تخطئ ولا تبطئ، فألقى اللفظتين لأن في الذي أبقى غِنى عنهما، وعوضاً منهما"[4].

---

(١) المثل السائر، ١/ ١٧٢.

(٢) سر الفصاحة، ص٢١١.

(٣) الصناعتين، ص٣٢.

(٤) المصدر السابق، ص٣٢.

١٨- ترك التفاصح وغريب الألفاظ

كره المصنفون للكُتّاب الميل إلى هذا المنحى، وعدّوه مخالفاً للغاية التي تُنشأ الكتب لأجلها وهي الإفهام، لأن التظاهر بامتلاك مجموعة من الألفاظ الغريبة المهجورة واستخدامها في الكتابة دليل على جهل الكاتب بأصول الصناعة وقصور علمه عن سمات الكلام الفصيح ودرجة الكاتب البليغ. قال ابن قتيبة في سياق حديثه عما يجب على الكاتب امتثاله ليرتقي بشأن كتابته: "ونستحب له أن يدع في كلامه التقعير والتقعيب، كقول يحيى بن يعمر لرجل خاصمته امرأته: (أإن سألتْك ثمن شَكُرها وشَبْرك أنشأتَ تطُلّها وتضهلها)، وكقول عيسى بن عمر ويوسف بن عمر بن هبيرة يضربه بالسياط: (والله إن كانت إلا أُثيّاباً في أُسيفاط قبضها عشّاروك)"[١]، ثم يعلق ابن قتيبة على مثل هذا التفاصح واستخدام وحشي الألفاظ تعليقاً دالاً بقوله: "فهذا وأشباهه كان يُستثقل والأدب غض والزمان زمان، وأهله يتحلون فيه بالفصاحة، ويتنافسون في العلم ..... فكيف به اليوم مع انقلاب الحال؟"[٢].

وقد يكون استغلاق الألفاظ غير آتٍ من غرابتها وقلة استخدامها، بل من الكتابة بها إلى قوم لم يألفوها إما بسبب عامل المكان أو عامل الثقافة بمعنى أن تكون الألفاظ التي يستخدمها الكاتب مألوفة عنده وعند قومه، إلا أنها غريبة غير مفهومة عند أهل النواحي الأخرى. وكذلك فقد يكون إغفال الكاتب مراعاة قدرة المكتوب إليهم على إدراك معاني الألفاظ سبباً في عدم اختياره الألفاظ المناسبة، وقد عدَّ أبو هلال العسكري الوقوع في هذا الأمر دليلاً على سوء الرأي وقلة العقل يقول: "وربما غلب سوء الرأي وقلة العقل على بعض علماء العربية فيخاطبون السوقي والمملوك والأعجمي بألفاظ أهل نجد ومعاني أهل السراة"[٣]، ثم ساق أمثلة على ذلك.

---

(١) أدب الكاتب، ص ص ١٢-١٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٣.

(٣) الصناعتين، ص٢٧.

وكانت حدة بعض المصنفين التي تصل بهم أحياناً إلى رمي الكاتب بـ (سوء الرأي وقلة العقل) عند حديثهم عن هذا الأمر آتية من تمسكهم بمبدأ أن الكتاب وعاء ناقل للأفكار التي يجب أن تُقدَّم بصورة واضحة لا تجهد القارئ، أما حين تنحرف بالكاتب هذه الغاية إلى غايات أخرى ربما تكون ذاتية كالتظاهر بالعلم ولفت الانتباه إلى وفرة المعجم اللفظي لديه فإنه لا يجد من أهل زمانه وعلماء عصره إلا الاستهجان واتهام الرأي، حتى ولو كان معروفاً بالمهارة في الكتابة وسعة العلم باللغة، ويبقى هذا عيباً فيه لا يكمل حسنه إلا بالبراءة منه، كرجل -لم يسمّه ابن قتيبة- كان يميل إلى غريب الألفاظ مع براعة لديه في اللغة، يقول فيه: "وكان هذا الرجل قد أدرك صدراً من الزمان وأُعطي بسطة في العلم واللسان، وكان لا يُشان في كتابته إلا بتركه سهل الألفاظ ومستعمل المعاني"(١). وروى النحاس أن إبراهيم بن المهدي كتب إلى بعض كُتّابه بعد أن رآه يتبع حوشي الكلام وغريبه: "إياك والتتبع لحوشي الكلام طمعاً في نيل البلاغة فإن ذلك العِيّ الأكبر"(٢).

١٩- التأكد من تماسك مقاطع الكِتاب وجمله

والتماسك المعنيّ هنا يتناول ناحيتين: الأولى تماسك المقاطع أي أن يكون كل مقطع من الكِتاب في موضعه الصحيح بأن يكون ما بعده مبنياً عليه، مؤدياً إليه، ليكون الكِتاب كالجسد ومقاطعه كالأطراف في ترتيبها واستواء تناسقها وعدم القدرة على تحويل موضع بعضها إلى موضع بعض، وهذه الصفة في الكتابة تتطلب خروج الكاتب من أَسْر الجمل والمقاطع إلى استشراف الكِتاب قطعة واحدة ليختبر مدى توفر هذه الناحية فيه. ولإدراك بعض العلماء بصنعة الكتابة عسر هذه الصفة فقد جعلوها شرطاً لإطلاق

(١) أدب الكاتب، ص١٤.

(٢) صناعة الكُتّاب، ص٢١٣.

وصف الكاتب على المشتغل في الكتابة، يقول ابن عبد ربه: "ولا يكون الكاتب كاتباً حتى لا يستطيع أحد تأخير أول كتابه وتقديم آخره"[1].

أما الناحية الأخرى لتماسك الكتاب فهي تلك التي تكون في الجمل بتفقُّد الكاتب حسن ترتيب مكوناتها الصغرى وهي الألفاظ، ليكون كل لفظ في موضعه الصحيح، لا يزاحم ما قبله، ولا يعتدي على ما بعده، وإذا لم يتفقَّد الكاتب ذلك في كتابه فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى استغلاق معنى الجملة بسبب اضطراب مواضع ألفاظها. يقول أبو هلال العسكري: " وينبغي أن يتجنب الكاتب جميع ما يُكسِب الكلام تعمية، فيرتب ألفاظه ترتيباً صحيحاً، ويتجنب السقيم منه، وهو مثل ما كتب بعضهم: (لفلان – ولي به حرمة – مظلمة) وكان ينبغي أن يقول: (لفلان –وأنا أرعى حرمته – مظلمة)وما يجري هذا المجرى من الترتيب المختار البعيد من الإشكال"[2].

١٩- جَعْل الكلام منصباً سلساً دون استكراه

دعا علماء صنعة الكلام جماعة الكُتّاب إلى الحذر من اعتساف الكلام، واغتصاب الجمل والألفاظ اغتصاباً، وحثّوهم على جعل الكلام يتدفق تدفقاً سهلاً حتى لا يكون كزّاً غليظاً، ولا ثقيلاً مستكرهاً، وقربوا مفهوم السهولة التي يعنونها بصورة السيل في جريانه، والمطر في انصبابه، قال أبو هلال العسكري: "وإنما يروق الكلام إذا جرى جريان السيل، وانصبّ انصباب القطر"[3]، وإنما كان باعث المصنفين إلى حث الكُتّاب على تسهيل تدفق الكلام لما علموه من أن التعمق في تطلُّبه وإجهاد الفكر في استخراجه يؤدي إلى عسر فهمه، وثقل تركيبه، وربما تداخل بعضه في بعض، فغابت الحلاوة والرونق عنه، وهذا ما أكده أبو هلال العسكري أيضاً في موضع آخر بقوله: "والكلام إذا خرج في غير تكلُّف وكدٍّ وشدة تفكُّر وتعمُّل كان سلساً سهلاً، وكان له

---

(١) العقد الفريد، ٤/١٦٤.

(٢) الصناعتين، ص١٣٥.

(٣) الصناعتين، ص٤٣.

ماء ورواق ورقراق، وعليه فرند لا يكون على غيره مما عسر بروزه واستكره خروجه"[1]!

وبلغ من حماسة ابن عبد ربه لهذه السمة في الكلام أن جعل المقتدر عليها مستحقاً لاسم الكتابة، وأهلاً لوصف البلاغة، يقول: "فأما الكاتب المستحق اسم الكتابة، والبليغ المحكوم له بالبلاغة من إذا حاول صيغة كتاب سالت عن قلمه عيون الكلام من ينابيعها، وظهرت من معادنها، وبدرت من مواطنها، من غير استكراه ولا اغتصاب"[2].

٢٠ – الاستغناء عما يُعرف بالضرورات الشعرية

كان من عظيم عناية المصنفين في باب الكتابة بكمال النصوص المكتوبة أنهم نبهوا الكُتّاب على أن حال الكتابة مباين لحال النظم، فما يَتَجوَّز به الشعراء من الضرورات كالحذف، وصرف ما لا ينصرف، والتقديم والتأخير، وغيرها، لايجوز أن يتذرع به الكُتّاب لاختلاف الطبيعة البنائية بين هذين الضربين من الكلام، ولذا قال ابن عبد ربه: "لا يجوز أيضاً في الرسائل والبلاغات المشهورة ما يجوز في الأشعار الموزونة لأن الشاعر مضطر، والشعر مقصور مقيد بالوزن والقوافي"[3]. وبسبب هذه القيود الشعرية جاز للشاعر ما لا يجوز للكاتب، لأن الكاتب لا يصارع وزناً ولا قافية في قوالبه الكتابية، ومادام الأمر كذلك فيجب عليه الالتزام بالأصل النحوي والأسلوبي في الكتابة، وعدم الأخذ بالرخص، ولاسيما أنها تعد كسراً للقاعدة، وعيباً في الكلام لا يحسُن من الكاتب.

٢١ – المجانسة بين الجملة وسياقها

يُعدُّ الكاتب في صنعته الكتابية كناظم الجوهر الذي يتحرّى وضع كل جوهرة بجوار ما يناسبها في اللون والصورة، ومتى ما تناسق عِقْد الكلام كان الكاتب محسناً، وبقدر تنافره يكون مقصراً، على أن تنافر الكلام في لفظه ومعناه قد يبلغ ما يبلغه عِقْد الجوهر

---

(١) المصدر السابق، ص١٧١.

(٢) العقد الفريد، ١٦٥/٤.

(٣) المصدر السابق، ١٧٤/٤.

أحياناً من القبح فيبشع العين وتشمئز منه النفس. هذه الناحية المهمة في بناء الكتابة نبَّه عليها علماء صنعة الكلام فدعوا إلى المجانسة بين المعاني والتأكد من اجتماعها في نسق واحد بلا شذوذ ولا تضاد، وفي هذا السياق قال ابن عبد ربه موجهاً من يعمل في صنعة الكتابة: "ضع كل معنى في موضع يليق به، وتخير لكل لفظة معنى يشاكلها، وليكن ما تختم به فصولك في موضع ذكر البلوى بمثل: (نسأل الله دفع المحذور، وصرف المكروه)، وأشباه هذا، وفي موضع ذكر المصيبة: (إنا لله وإنا إليه راجعون)، وفي موضع ذكر النعمة: (الحمد لله خالصاً والشكر لله واجباً)، فإن هذه المواضع يجب على الكاتب أن يتفقَّدها ويتحفَّظ فيها"[١]. وتعرض ابن قتيبة إلى هذه السمة الدقيقة في الكتابة مورداً فيها مثالاً طريفاً يقول فيه: "وربما صدَّر الكاتب كتابه بـ (أكرمك الله) و (أبقاك) فإذا توسَّط كتابه، وعدَّد على المكتوب إليه ذنوباً له، قال: (فلعنك الله وأخزاك) فكيف يكرمه الله ويلعنه ويخزيه في حال؟ وكيف يُجمع بين هذين في كتاب؟"[٢].

ومما يجب على الكاتب الملتزم بهذا المبدأ أن يفحص كتابه من جهتين: الأولى هي الجهة الداخلية المتصلة ببناء الجمل وانتقاء الألفاظ. والجهة الأخرى هي الجهة الخارجية التي يقيس فيها مدى اتزان كتابه وتجانسه، وتلاؤم مكوناته، وانصبابها في بحر واحد، وهذه النظرة الفاحصة يجعلها ابن عبد ربه إحدى الشروط التي تمنح المشتغل في الكتابة وصف الكاتب، يقول: "فإن الكاتب إنما يصير كاتباً بأن يضع كل معنى في موضعه، ويعلق كل لفظة على طبقتها من المعنى"[٣].

---

(١) المصدر السابق، ١٧٤/٤.

(٢) أدب الكاتب، ص١٥.

(٣) العقد الفريد، ١٧٤/٤.

٢٢- تَرْك النقد والعتاب

هذه ناحية بالغة الدقة في الكتابة، شديدة الأهمية والحساسية أيضاً، ولم أجد من أشار إليها سوى أبي هلال العسكري في سياق تفسيره تعريفاً للبلاغة في قول يرويه عن محمد بن علي رضي الله عنهما، يقول: "البلاغة قول مُفْقه في لطف"، ثم يفسر اللطيف من الكلام بأنه: "ما تعطف به القلوب النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستصعبة، ويبلغ به الحاجة، وتقام به الحجة، فتخلص نفسك من العيب، ويلزم صاحبك الذنب، من غير أن تهيجه وتقلقه، وتستدعي غضبه، وتستثير حفيظته"[1]. وهذا القول من العسكري ربما يكون متجهاً إلى الرسائل الإخوانية أكثر من اتصاله بالرسائل السلطانية، إلا أن كاتب السلطان يجب أن يكون ملماً بهذه السمة في الكتابة لاحتمال حاجة السلطان إلى عتاب عامل له، أو قائد جند، أو من له عِلْم أو قَدْر أو وجاهة تجعل مؤاخذة السلطان إياه تأخذ طريقاً مغايراً لا يسلكه عادة في عتاب من سواهم، هذا مع التنبيه على أن أمور المملكة قد تستدعي أحياناً حزماً وشدة في مواقف معينة لا تراعي منزلة الطرف الآخر، وعلى أي حال فإن على الكاتب أن يكون مستعداً للكتابة في كل مشارب القول وطبقات الكلام، ومنها العتاب الذي كلما بَعُد به عن الانفعال وتجريح المكتوب إليه كان أدعى للاستجابة لما فيه والامتثال لرغبة المرسِل.

٢٣- ربط المعاني بعضها ببعض

وهذه السمة في الكتابة مختلفة عن السمة السابقة التي تتحدث عن التماسك، فهناك كان الحديث عن ضرورة أن يكون كل معنى في موضعه، لا يمكن تقديمه ولا تأخيره، أما هنا فإن المراد هو أن يحرص الكاتب على أن يجعل معانيه مترابطة، ينشدُّ بعضها إلى بعض، وذلك بأن يجعل خروجه من معنى إلى معنى أو من مقطع إلى آخر برابطة تصل الكلامين ببعضهما. وقد جعل ابن الأثير هذه السمة في الكتابة ركناً من أركان خمسة لابد من وجودها في كل كتاب، وعبَّر عنها بقوله: "أن يكون خروج

---

(١) الصناعتين، ص٥١.

الكاتب من معنى إلى معنى برابطة، لتكون رقاب المعاني آخذة بعضها ببعض"[1]. والغاية من هذه السمة في الكتاب هي إبعاد الفراغات عن مقاطع الكتاب ومعانيه وعدم إشعار القارئ مع كل مقطع جديد أو معنى مستحدث بألا صلة له بما قبله، فهذا عيب في الكتابة ومأخذ على الكاتب يجب أن يتفقَّده فيما يكتب.

٢٤- إجلال المكتوب إليه بحسب منزلته

ينبغي على الكاتب ألا يجعل لغة كتابته إلى الناس جميعاً واحدة في أسلوبها وألفاظها، بل يجب عليه استحضار صفة من يكتب إليه، والنظر في مقدار منزلته ليمنحه ما يستحق من التوقير والاحترام والتلطف، وهذه الناحية حساسة جداً، وربما غابت عن ذهن الكاتب، إلا أنها لا تغيب إطلاقاً عن ذهن المكتوب إليه إذا كان من ذوي الرياسة والشرف، فهؤلاء يحبون دائماً اعتبار منزلتهم عند الكتابة إليهم، ولا يرضون عمَّن لا يمنحهم ما يستحقون من المهابة والإجلال. روى الثعالبي في هذا السياق خبراً يوضح شيئاً من شدة اعتبار السلاطين لأنفسهم، وهو وإن كان غير متصل بشأن الكتابة إلا أنه مناسب في هذا السياق، يقول فيه إن "الفيض بن صالح دخل على الرشيد فمدَّ يده إليه ليقبّلها فلم ينكب عليها ورفعها إلى فيه فقبلها، فقال الرشيد: لولا حُمْقه لقتلتُه"[2]، ففي هذا الخبر تأكيد على أن السلاطين والوجهاء لا يتسامحون مع من يعاملهم بأقل مما تفرضه منازلهم، فإذا عرف الكاتب ذلك وجب عليه اعتباره فيما يكتب فجعل ألفاظه ومعانيه وتراكيبه ناطقة بمنزلة المكتوب إليه إجلالاً وتوقيراً له. جاء عند ابن ربه: "خاطب كلاً على قدر أبّهته وجلاله، وعلو ارتفاعه"[3].

(١) المثل السائر، ٨٧/١.

(٢) آداب الملوك، ص٢٣٦.

(٣) العقد الفريد، ١٧٠/٤.

٢٥ – تضمين الكتاب شيئاً من القرآن أو السنة

انفرد ابن الأثير بين كل من صنفوا في الكتابة بإيراد هذا الأمر، وجعله صفة للكتابة الجيدة، بل إنه عده ركناً من أركان الكتابة[١]، ولم يشترط أن يكون المقتبَس من القرآن أو السنة مأخوذاً بنصه، بل يكفي إيراده بمعناه. وتأتي دعوة ابن الأثير إلى هذا الاقتباس لكون القرآن والسنة هما معدن الفصاحة وعنوان البلاغة، إذ يشتملان على أفصح الألفاظ، وأقوى المعاني، وأجزل التراكيب، الأمر الذي يجعل ورود شيء منهما بنصه أو معناه في كتابة المنشئ قوة لكتابه، وجمالاً له، وتفخيماً لشأنه، ولاسيما أن هذين المصدرين قد اتفق الناس على قبولهما، والتسليم بما فيهما، كما أن لهما عملاً كعمل السحر في نفس القارئ إذا ما أُريد حمله على فعل أمر ما، أو ثنيه عنه، ولذا كانا خيرما يمكن أن يُضَمِّنه الكاتب في كتابته، مع مراعاة أن يكون ذلك التضمين مستدعىً استدعاءً مقبولاً بانسجامه مع موضوع الكتاب، لا مقحماً عليه، أو مكرهاً فيه.

٢٦ – إحسان سبك الكلام وإجادة تركيبه

إن امتلاك رصيد لغوي والقدرة على الموازنة بين الألفاظ ليست إلا مرحلة من مراحل إنتاج النص المكتوب، تتلوها مرحلة أشق هي وضع اللفظ بجوار ما يشاكله، ونظم الألفاظ في عقد واحد بلا تنافر بينها. ولا شك أن للنظم صعوبة لا يدركها إلا من على همَّ الكتابة كابن الأثير الذي يعد أحد أعلام صنعة الكلام، يقول: "واعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها، لأن التركيب أعسر وأشق ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم من حيث انفرادها قد استعملها العرب ومَن بعدهم، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه، وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب"[٢]. وبرغم وضوح هذا الأمر لكل من اشتغل في الكتابة، ومعاناة عسره ومشقته، يفاجئنا أبو هلال العسكري وهو من هو في شؤون الكتابة وفنونها، بقوله: "فمدار البلاغة على تميز اللفظ وتخيره

---

(١) يُنظر: المثل السائر، ٨٩/١.

(٢) المصدر السابق، ١٥١/١.

أصعب من جمعه وتأليفه"[1]، ولا شك أن الأمر على خلاف ذلك، وما اختاره ابن الأثير أصوب.

٢٧ – التدقيق في اختيار الألفاظ

الألفاظ هي مفاتيح الكلام، وبقدر ما يمتلك الكاتب منها يكون تحليقه في فضاء الكتابة، و تشتد قوته في الإمساك بزمامها، وتنفتح أمامه مشارب متعددة للقول، وتطاوعه نفسه عند العزم على الكتابة في أي موضوع يختاره، وبمقدار ثرائه اللغوي تكون قدرته على التعبير، ولذا قال القلقشندي: "لا مِرية في أن اللغة هي رأس مال الكاتب، وأس كلامه، وكنز إنفاقه، من حيث إن الألفاظ قوالب للمعاني التي يقع التصرف فيها بالكتابة ،... إذ المعاني وإن كانت كامنة في نفس المعبر عنها فإنما يقوى على إبرازها وإبانتها من توفر حظه من الألفاظ" [2]. ومن هذا القول يُفهم أن الوفرة اللفظية هي أحد أهم شروط الكاتب، وهي المداد التي لا غنى لقلمه عنها.

ومما يُلحظ في كتب المصنفين في باب الكتابة أنهم لم يتوقفوا طويلاً عند أهمية الألفاظ للكاتب، وضرورة احتواء ذهنه على رصيد جيد منها، بسبب كون هذا الأمر معلوماً بالضرورة، ولا يحتاج إلى التوقف عنده، ولذا تجاوزوا هذه المسألة إلى مسألة أهم وهي الشروط الواجبة في الألفاظ ليتحقق فيها مفهوم الفصاحة، وقد تقدم القول في شيء من هذا الأمر أبرزه ألا يكون اللفظ وحشياً، ولا عامياً مبتذلاً، بل بين المنزلتين، يفهمه العامي، ولا يسترذله المتعلم.

ومن أول ما يجب على الكاتب في هذا الشأن التحري في اختيار لفظه، والمبالغة في تقليب النظر فيه، وعدم التسامح في ذلك أو توهم أن قصور اللفظ سيجبره كمال المعنى، لأن اللفظ هو لباس المعنى، وإنما تتجلى البراعة في حسن اختياره، قال أبو هلال العسكري: "وليس الشأن في إيراد المعنى، لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي

---

(١) الصناعتين، ص٢٣.

(٢) صبح الأعشى، ١/ ١٥٠.

والبدوي، وإنما هو في جودة اللفظ وصفائه، وحسنه وبهائه، ونزاهته ونقائه وكثرة طلاوته ومائه، مع صحة السبك والتركيب..."[1]. ويُعدُّ خَلْق التجانس بين اللفظ والمعنى من ناحية الجودة والجمال شرط لفصاحة الكتاب وبلاغة الكاتب، وهذا يتطلب من صانع الكتاب أن يبذل جهداً متساوياً في اختيار اللفظ والمعنى، وأن يعلم أن تقصيره في أحد هذين الطرفين إخلال بالكتاب وإطفاء لبريقه، وفي هذا السياق يقول ابن عبد ربه: "وإذا لم ينهض بالمعنى الشريف الجزل لفظ شريف جزل لم تكن العبارة واضحة ولا النظام متسقاً، وتضاؤل المعنى الحسن تحت اللفظ القبيح كتضاؤل الحسناء في الأطمار الرثة"[2]. ويؤكد أبو هلال العسكري هذا المعنى مشيراً إلى أن اللفظ الرديء يسبب نفور القارئ من الكلام حتى ولو حمل ذلك اللفظ أجمل المعاني وأرفعها[3].

وقد نظر العلماء بصنعة الكلام إلى مسألة التجانس بين اللفظ والمعنى من زاوية مهمة هي إحداث التأثير المرجو من الكتاب في نفس المكتوب إليه، وحيث كان التجانس ذا وقع حسن في النفس وتأثير في الفؤاد فقد أكدوه ودعوا الكُتّاب إلى ضرورة تفقّده في كتبهم، فهذا الجاحظ يشبّه تأثير الكتاب المتجانس لفظاً ومعنى، المتسم بالسهولة والحلاوة، بتأثير الماء في التربة الخصبة، يقول: " فإذا كان المعنى شريفاً، واللفظ بليغاً، وكان صحيح الطبع بعيداً عن الاستكراه، ومنزهاً عن الاختلال، مصوناً عن التكلف، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة"[4].

ومما اشترط العلماء في اللفظ ألا يكون مشتركاً بين معنيين فيسبب حيرة القارئ واضطراباً في فهم مراد الكاتب[5]، مثل كلمة (التعزير) الدالة على التعظيم والإكرام، وعلى الضرب دون الحد.

---

(١) الصناعتين، ص ص٥٧ –٥٨.

(٢) العقد الفريد، ١٧٨/٤.

(٣) يُنظر: الصناعتين، ص٦٧.

(٤) البيان والتبيُّن، ٨٣/١.

(٥) يُنظر: العسكري، الصناعتين، ص٣٢. وابن عبد ربه، العقد الفريد، ١٧٤/٤. وابن الأثير، المثل السائر، ١٨٨/١.

وجعل المصنفون ضمن شروط اللفظ أيضاً ألا يكون مبتذلاً بكثرة الاستعمال[1]، وذلك حرصاً على جمال الكتاب وجلاله، وليكون من ضرب مختلف عما في أيدي الناس وما يتداولونه بينهم، بشرط ألا يكون غريباً غرابة توقع في استغلاق الفهم.وإنماوجب على الكاتب تحري ذلك في كتابته ليقدم نفسه بصورة جيدة، ويجعل لما يكتبه طابعاً مبايناً بحسن اختيار الألفاظ وانتقاء جواهرها، وإذا لم يميز الكاتب ألفاظه، ولم يتجاوزما يستخدمه الناس في محاوراتهم وكتاباتهم كان نسخة مكررة عن غيره، وكانت كتابته فاقدة القيمة، بل وقدم نفسه في صورة مهتزة قلقة لا تحقق لهذكراً ولا تصنع له قدراً.

ويجدر بالكاتب أن يتنبَّه إلى أن الألفاظ تختلف باختلاف موضوعاتها، فلكل شأن معجم خاص به، ففي مواقف الحروب والتهديد والتخويف مثلاً يجب استخدام ما يشاكلها من الألفاظ القوية الجزلة، أما مواقف الاستعطاف واستجلاب المودة فإن قالبها اللفظي يجب أن يكون سهلاً رقيقاً[2]، وهذه ناحية يجدر بالكاتب استحضارها فيما يكتب حتى لا يتسبب في إضعاف قوة الموضوعات وشدتها بالرقيق من الألفاظ، ولا يخشّن لِين بعض موضوعاته بالغليظ الكز منها.

ويُكره للكاتب تكرار استعمال لفظ في مواضع متقاربة في كتابته، والمخرج من التكرار لا يكون إلا بامتلاك الكاتب مخزوناً لغوياً واسعاً يساعده على الاختيار وتجاوز اللفظ المستعمل إلى مرادفاته، لأن في التكرار عيباً في الكتابة، ودليلاً على ضحالة لغة الكاتب وضيق معرفته، قال أبو هلال العسكري: "وينبغي أن يكثر الألفاظ عنده، فإن احتاج إلى إعادة المعاني أعاد ما يعيده منها بغير اللفظ الذي ابتدأ به، مثل ما قال معاوية رضي الله عنه: (من لم يكن من بني عبد المطلب جواداً فهو دخيل، ومن لم يكن من بني الزبير شجاعاً فهو لزيق، ومن لم يكن من ولد المغيرة تياهاً فهو سنيد) فقال: دخيل ثم

(١) يُنظر: ابن الأثير، المثل السائر، ٨٧/١.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ١٧٢/١.

قال: لزيق، ثم قال: سنيد، والمعنى واحد، والكلام على ما تراه أحسن، ولو قال لزيق ثم أعاده لسَمُج"[1]. ويكرر العسكري تنبيه الكُتّاب على هذا الأمر في موضع آخر، ويعد الوقوع فيه عيباً من عيوب الكلام[2].

وينفرد ابن سنان الخفاجي بين كل من تكلموا عن شروط اللفظ بأنْ جعل حديثه فيه غير مرسل بل مرتباً في صورة شروط جعلها واجبة في اللفظ ليكون فصيحاً، واللافت في بعض شروطه عنايته بالجانب البنائي والجمالي في اللفظ، والنظر في الناحية الموسيقية لجرس حروفه، وتتلخص هذه الشروط في أن تكون اللفظة من حروف متباعدة المخارج، وأن يكون لها في السمع حسن، وألا تكون متوعرة وحشية، ولا ساقطة عامية، ولا شاذة البناء أو التصريف، ولا مشتركة في معنيين أحدهما قبيح، ولا كثيرة الحروف، وأن تكون مصغرة إذا حسن التصغير في موضعها[3].

ويتجلى من مجموع ما أورده ابن سنان وغيره من علماء صنعة الكلام أن عملية الاختيار بين الألفاظ عملية معقدة تستلزم من الكاتب ثراء لغوياً، ودقة في الانتقاء، وقدرة على الموازنة، ومهارة في النظم، وتأملاً في السياق لمعرفة ما يحسُن فيه وما لا يحسُن، وأن أي تقصير أو تهاون من الكاتب في فحص ألفاظه يورث عيباً أو عيوباً في الكتابة، وربما يجعلها مستثقلة ممجوجة، مهتزة البناء، فاسدة المعنى.

وهنا يكون هذا البحث قد بلغ غايته ببسطه ما خلّفه المصنفون الأوائل في باب الكتابة والكُتّاب، وهو ميراث ضخم بحق، بالغ الدقة والشمول، لم يدع شأناً يحتاجه الكاتب إلا وتعرَّض له، فاقتصد في القول حيناً، وبسطه أحياناً، فكان هذا البحث الوعاء الذي جمع كل ذلك بعد أن تناوله بالعرض والتحليل، وضم المؤتلف إلى بعضه، وأورد المختلف مع تعيين صاحبه، ليكون هذا البحث بالصورة التي انتهى عليها وثيقة مرجعية

---

(١) الصناعتين، ص١٥٨.

(٢) يُنظر: المصدر السابق، ص١٥٣.

(٣) يُنظر: سر الفصاحة، ص ص٥٤ – ٨٢.

للكُتّاب، تبين السمات الواجبة فيهم، والتوجيهات التي يحسُنُ بهم اتباعها حتى لايقعوا في الزلل الذي ربما عُذر فيه المتكلم الذي يرتجل القول ارتجالاً ولم يُعذر فيه الكاتب، لأن الكاتب -كما يقول أبو علي مسكويه- يكتب: "مع روية وفكر، وزمان متسع للانتقاد والتخير والضرب والإلحاق وإجالة الروية لإبدال الكلمة بالكلمة."[1] وليس كذلك المتكلم.

وربما حَسُن أن يُختم القول هنا بقول ابن عبد ربه الذي مرَّ بنا سابقاً لتأكيد أن إجادة الكاتب إنما تكون بقدر ما لديه من السمات وما يجتمع في يده من عدة الكتابة، يقول: "فإذا اجتمعت للكاتب هذه الخلال، وانتظمت فيه هذه الخصال، فهو الكاتب البليغ، والأديب النحرير، وإن قصّرت به آلة من هذه الآلات، وقعدت به أداة من هذه الأدوات، فهو منقوص الجمال، منكسف الحس، مبخوس النصيب"[2]. وفيما مر بنا سابقاً عرض وافٍ لهذه الآلات والأدوات.

* * *

(١) التوحيدي، الهوامل والشوامل، تحقيق: أحمد أمين وأحمد صقر (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٣٧٠/١٩٥١م). ص٢٨٥. ويُنظر في هذا المعنى: نقد النثر المنسوب لقدامة بن جعفر، ص٩٤.

(٢) العقد الفريد، ١٦٣/٤.

المصادر والمراجع

- الآبي، أبو سعد منصور بن الحسين (ت ٤٢١ هـ)، نثر الدر، تحقيق: محمد علي قرنة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٨٣م).
- ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي (ت ٦٥٨ هـ)، إعتاب الكُتّاب، تحقيق: صالح الأشتر (دمشق: مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م).
- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين (ت ٦٣٧ هـ) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
- الألوسي، السيد محمود شكري البغدادي، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، تحقيق: محمد بهجة الأثري (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس (ت ٤١٤ هـ)، ومسكويه أحمد بن محمد (ت ٤٢١ هـ) الهوامل والشوامل، تحقيق: أحمد أمين والسيد أحمد صقر (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م).
- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد (ت ٤٢٩ هـ)، خاص الخاص، تحقيق: صادق النقوي (حيدرآباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٨٤م).

  آداب الملوك، تحقيق: جليل العطية (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م).
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ):

  - البيان والتبين، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٥، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

  - رسائل الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م).
- ابن جعفر، أبو الفرج قدامة (ت ٣٣٧ هـ)، نقد النثر -(المنسوب إليه)- بتحقيق عبدالحميد العبادي (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ) الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م).

- جيدة، عبدالحميد. إنشاء الكتابة عند العرب (بيروت: دار الشمال، ط١، ١٩٨٦م).
- حسين، طه. البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر. في مقدمة كتاب نقد النثر لقدامة بن جعفر، بتحقيق عبدالحميد العبادي (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- الحموي، تقي الدين أبوبكر بن علي (ت ٨٣٧ هـ) ثمرات الأوراق، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٧١م).
- الحموي، ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦ هـ). معجم الأدباء (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ) المقدمة، تحقيق: علي عبدالواحد وافي (القاهرة: دار نهضة مصر، ط٣، د.ت).
- ابن خلكان، أبوالعباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت).
- دراج، أحمد. صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية (مكة المكرمة: مطبوعات رابطة العالم الإسلامي، السنة الأولى، ١٤٠١هـ/ ذو القعدة، العدد ٨).
- ابن رشيق، أبوعلي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ) العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق: النبوي عبدالواحد شعلان (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق: سليم النعيمي (العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ضمن سلسلة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الثالث عشر، د.ط، د.ت).
- السلامي، شافية حداد. نظرة العرب إلى الشعوب المغلوبة "من الفتح إلى القرن الثالث الهجري" (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠٠٩م).
- ابن سنان، أبومحمد عبدالله بن محمد الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ). سر الفصاحة، شرح وتصحيح: عبدالمتعال الصعيدي (القاهرة: مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح، د.ط، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م).
- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦ هـ). أمالي المرتضى (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت، ١٩٩٨، نسخة مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٣٧٢هـ/١٩٥٤م).

- أبوشريفة، عبدالقادر شريف الكتابة الوظيفية (بيروت: مكتبة الفلاح، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الشنتريني، أبوبكر محمد بن عبدالملك (ت ٥٤٩ هـ) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي (جدة: دار المدني، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).
- الصولي، أبوبكر محمد بن يحيى (ت ٣٣٥ هـ) أدب الكُتّاب، تحقيق: محمد بهجة الأثري (دار الباز للطباعة والنشر، د.ط، د.ت).
- ابن عبد ربه، أبوعمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ) العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين ورفاقه (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت).
- العسكري، أبوهلال الحسن بن عبدالله (ت بعد ٤٠٠ هـ) كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
- القالي، أبوعلي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ) الأمالي (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٣، ٢٠٠٠م).
- ابن قتيبة، أبومحمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ):

١- أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت).

٢- عيون الأخبار (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٦م).

- القلقشندي، أبوالعباس أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ) صبح الأعشى (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، د.ط، د.ت).
- القيرواني، أبوإسحاق إبراهيم بن علي (ت ٤٥٣ هـ) زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: علي محمد البجاوي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٢، د.ت).
- المسعودي، أبوالحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦ هـ) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
- النحاس، أبوجعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ) صناعة الكُتّاب، تحقيق: بدر أحمد ضيف (بيروت: دار العلوم العربية، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* * *